

ورقة إستراتيجية

قراءة في اتّفاقاتِ المُصالحَةِ
مِن اتّفاقِ القَاهِرَةِ إلى "إِعلانِ الدَّوْحَةِ"

هاني المصري*

تشرين الأوّل/ أكتوبر 2012

البيرة

*مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات.

المحتويات	
3	ملخص تنفيذي
4	لماذا وقع الانقسام؟
5	جذور الانقسام وأسبابه
15	إعلان القاهرة - آذار 2005
17	وثيقة الأسرى (وثيقة الوفاق الوطني)
18	اتفاق مكة
20	إعلان صنعاء
23	اتفاق القاهرة
27	"إعلان الدوحة" محاولة لإنقاذ ما كان يعتقد بإمكانية إنقاذه
32	القواعد التي حكمت اتفاقات المصالحة وأدت إلى فشلها
37	أمور أعاقَت إنجاز المصالحة

مُلخَص تنفيذي

تنطلق فرضية الدراسة "قراءة في اتفاقات المصالحة من اتفاق القاهرة إلى "إعلان الدوحة" من أنّ الانقسام السياسي والجغرافي، بالرغم من أسبابه وجذوره والعوامل التي أوجدته وتُغذّيه باستمرار، ليس قدرًا محتومًا لا مهرب منه، ولا سيناريو مرسومًا أعدّه الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية أو إيران وسوريا، ونفّذته الأطراف الفلسطينية المتنازعة بوعيٍ منها أو من دونه.

إنّ الانقسام له جذور وأسباب عميقة أوجدته وتُغذّيه باستمرار، وهي مُتعدّدة ومتشابكة، فلسطينية وإسرائيلية وعربية وإقليمية ودولية، أي هو نتيجة لجملةٍ من الأسباب التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية تداخلت أدوار الأطراف المختلفة في إيجادها، مع أنّ الطرف الفلسطيني يتحمّل المسؤولية الأولى والأكبر، فلو لم يكن هنالك خلل، وأخطاء، وثغرات، ونواقص، وظروف ملائمة وعوامل مساعدة وضاعطة لما حدث الانقسام، ولما استمرّ طوال هذه المدة، ولما استطاعت الأطراف الأخرى الخارجية أن تؤثر كلّ هذا التأثير.

من أجل القيام بقراءة علمية لاتفاقات المصالحة، ولعدم تطبيقها، والتعرّف إلى فرصها المستقبلية في التطبيق؛ لا بدّ من التعمّق في أسباب وقوع الانقسام، والغوص في جذوره وأسبابه، والعوامل التي تُغذّيه، والآثار المترتبة على عدم تطبيق هذه الاتفاقات من منظور سياسي.

يستهدف هذا البحث أيضًا البرهنة على أنّ إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة (وهو هدف أكبر بكثير من إنجاز المصالحة) على صعوبته الشديدة، هدف ممكن التحقيق في حال:

- توفّر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المتنازعة، وتغليبها المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفردية والفئوية والفصائلية والجهوية.
- ظهور عناصر قيادية وقوى جديدة تشكل تيارًا ثالثًا، يقوى حتى يصبح قادرًا على فرض الوحدة.
- انفجار انتفاضة شعبية ضد الاحتلال عنوانها أو أحد عناوينها البارزة، أو يكون من نتائجها إنهاء الانقسام، لأنّ مقاومة الاحتلال تُوحّد الفلسطينيين.

- مبادرة طرف أو أطراف خارجية (خصوصاً مصر)، بوضع ثقلها من أجل إنجاز الوحدة الفلسطينية، لأنّ عدم تحقيقها يُسبب أضراراً اقتصادية وسياسية وأمنيةً لمصر، لا تستطيع أن تتحمّلها في ظلّ الظروف الجديدة الاقتصادية والأمنية التي تعيشها بعد ثورة 25 يناير 2011.

لماذا وقع الانقسام؟

وقع الانقسام نتيجة لظهور قوتين سياسيتين "فتح" و"حماس" تتنازعان على السلطة والقيادة والتمثيل والقرار، بحيث لم تعد أي منهما بعد نتائج الانتخابات المحليّة في العام 2005، والتشريعية في العام 2006 قادرة على القيادة وحدها، ف"فتح" التي قادت مسيرة الكفاح الفلسطيني منذ العام 1969 خسرت الانتخابات، مع أنّ عدد الأصوات التي حصلت عليها أكثر من الأصوات التي حصلت عليها "حماس"، ولكنّ الأخيرة حصلت على عدد أكبر من المقاعد، و"فتح المهزومة" لا تزال تقود المنظّمة، وهي المُمثّل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، والمرجعية السياسية العليا لهم.

و"حماس" الفائزة، تعتبر أن من حقّها أن تحكم، ولم تُمكن من الحكم، كما أنّها الأجدر بالقيادة، لأنّ "فتح" فشلت في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بصورة عامة، وفشلت في إنجاز التسوية التي سعت إليها منذ إقرار برنامج النقاط العشر بصور خاصة، برنامج السلطة على أي شبر يتمّ تحريره في العام 1974، ومنذ التوقيع على اتفاق أوسلو في العام 1993.

إنّ النظام السياسي الفلسطيني الذي جسّدته منظمة التحرير إلى تأسيس السلطة في العام 1994، قام على المحاصصة والهيمنة الفردية والفئوية، وكان، خصوصاً تحت قيادة الزعيم التاريخي ياسر عرفات، نظاماً بونابرتياً، أي يقوم على تركيز سلطات كبيرة في يد شخص واحد يتمتّع بمهارات كبيرة في إيجاد التوازنات واللعب على الخلافات والتناقضات الداخلية والخارجية، من دون مأسسة ولا عمل جماعي ولا نظام واضح يحتكم إليه.

وبالرغم من الشوط الهام الذي قطعه هذا النظام على طريق المأسسة، كما ظهر ذلك في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العام 1996، والانتخابات الرئاسية في العام 2005، والتشريعية في العام 2006،

فإنّه ظلّ فردياً ومُشوّهاً، لأنّ الرئيس "أبو مازن" لم يحدث تغييرات جوهرية حاسمة عليه، ولأنّ إجراء الانتخابات وحدها لا تكفي لبناء نظام ديمقراطي في بلد مستقلّ، وله سيادة كاملة على أراضيه، فكيف ستكون كافية في بلد واقع تحت الاحتلال، والاحتلال صاحب السيادة!، حيث أنّ فكرة إجراء الانتخابات كشكلٍ أساسي من أشكال الاحتكام للشعب وتجسيد إرادته، أو كشكلٍ من أشكال ممارسة السيادة عليها مليون علامة سؤال.

فكما قال البروفيسور مشتاق خان في مؤتمر نظّمته منظّمة الإسكوا في بيروت إذا كانت الديمقراطية يمكن أن تتحقّق تحت الاحتلال، وإذا كانت التنمية يمكن أن تتحقّق تحت الاحتلال، فلماذا يكون مطلب إنهاء الاحتلال ضرورياً؟

ويُعزّز من طموح "حماس" لتولّي مقاليد القيادة الفلسطينية، دخول المنطقة العربية، خصوصاً بعد ما يُسمّى "الربيع العربي"، مرحلة صعود الإسلام السياسي، وتولّيه سدة الحكم في عدة بلدان عربية، وقيام أحزابه بلعب دور رئيسي في البلدان التي تشهد ثورات، أو لم تندلع فيها الثورات حتّى الآن.

ما سبق يُوضّح أنّ هناك تنازلاً وتنافساً شديداً بين "فتح" و"حماس" على القيادة والسلطة، تغذّيه اختلافات سياسية وأيديولوجية، وتدخّلات خارجية، إسرائيلية وعربية ودولية.

جذور الانقسام وأسبابه

لا تكتمل هذه الدراسة من دون البحث في جذور الانقسام وأسبابه، والعوامل التي أوجدته وتغذّيه باستمرار، ومن دون التشخيص الدقيق للانقسام لا يمكن إنهاؤه واستعادة الوحدة الوطنية مهما طال الزمن.

فما هي جذور الانقسام وأسبابه؟

أولاً. طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وكيف أنّه قام في ظروف غير طبيعية، وتميّز بخصائص لا يمكن إنكارها. ففلسطين بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتعاني من استعمار إجلائي عنصري عدواني، يدّعي

أنه صاحب حقّ إلهي بأرض فلسطين، ومُرتبط بمصالح ومخطّطات عدد من الدول الكبرى المهيمنة على العالم، على رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

إن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني موجود مُشرّد، ويقوم في بلدان عربية وأجنبية، ويندرج في غالبيته ضمن وصف اللاجئين، وقسم أساسي منه يعيش في الأردن، وحاصل على الجنسية الأردنية (3 مليون تقريباً، يضاف إليهم مليون من دون جنسية، والباقي في بقية أنحاء العالم).

تأسيساً على هذه الظروف والخصائص، انطلقت الثورة الفلسطينية، وتأسست منظمة التحرير في الخارج، وتأثرت، بالتالي، بالأوضاع العربية، واصطدمت مع عدد من الأنظمة العربية في الأردن ولبنان وسوريا، وصولاً إلى الغزو الصهيوني للبنان في العام 1982، الذي أدّى إلى انتقال مقرّ قيادة الشعب الفلسطيني والمنظمة من بلدان الطوق لفلسطين، إلى تونس البعيدة عن فلسطين آلاف الأميال.

وما حدث بعد ذلك من انقسام في "فتح"، وحرب المُخيمات، وانقسام فلسطين جبهة الإنقاذ والمعارضة للمنظمة، وتوقيع اتفاق عمّان في العام 1985 بين الملك حسين والرئيس ياسر عرفات، ثمّ خطة التقاسم الوظيفي التي طرحها شمعون بيرس في العام 1986، وصولاً إلى اتفاق عدن- الجزائر لاستعادة وحدة المنظمة في العام 1986، ثمّ توحيدها في العام 1987 عشية اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى أواخر العام ذاته، التي كان من نتيجتها مبادرة السلام الفلسطينية، ووثيقة الاستقلال التي وُظفت أسوأ استغلال، والتوقيع على اتفاق أوسلو، الذي وقع بعد احتلال العراق للكويت، وهزيمته (1990 - 1991)، وانهيار التضامن العربي، وفي ظلّ انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، وإنهاء الحرب الباردة، ونظام القطبين لصالح قيام قطب واحد مسيطر على العالم، وعقد مؤتمر مدريد للسلام مكافأة للعرب على انخراطهم مع الولايات المتحدة الأميركية في حربها العالمية ضدّ العراق.

إنّ سرد هذا التاريخ مهمٌ جدّاً لمعرفة الظروف التي سبقت الانقسام، وربما تكون قد ساعدت على حصوله. فالمنظمة التي قال بريجنسكي - مستشار الرئيس الأميركي - هتافه الأشهر "باي باي منظمة التحرير"، وجدت نفسها محاصرة ومعرضة لتجفيف مواردها تمهيداً لتجاوزها وشطبها، فقفزت إلى سفينة أوسلو في محاولة يائسة لإنقاذ نفسها.

ثانيًا. توقيع اتفاق أوسلو، أحد أسباب الانقسام، بل الجذر الأساسي له، فهذا الاتفاق قام على فصل القضية الفلسطينية عن أرضها وشعبها، وقسمها إلى دولة على حدود 1967، ومسألة اللاجئين، وقسم الشعب ما بين الداخل والخارج، و48، و67، وقدس و الضفة و قطاع، وداخل الجدار والكتل الاستيطانية وخارجها، وقسم الأرض إلى أ، ب، ج، والحلّ إلى مراحل انتقالية ونهائية، واللاجئين إلى خمسة أصناف حسب معايير كلينتون، والشعب إلى قيادة ونخبة تحصل على الامتيازات، والتصاريح، والعطاءات، وعلى بطاقات الـ VIP التي تُمكنها من التنقّل الحرّ، والتجاري، وزيادة نفوذها (سلطة وثروة)، وأغلبية الشعب التي لا تكاد تحصل على ما يُلبّي الحدّ الأدنى من احتياجاتها الأساسية، وسط معاناة سياسية واجتماعية واقتصادية متزايدة من الاحتلال وإجراءاته.

لقد غير اتفاق أوسلو من طبيعة الصراع والقضية الفلسطينية، من كونها قضية حق وتحرّر وطني وصراع بين الاحتلال والشعب الواقع تحت الاحتلال، إلى مسألة خلاف أو نزاع على الأرض، والحدود، وطبيعة السلام، وبين المعتدلين والمتطرفين، بين من يدعم "الإرهاب" حسب التعريف الأميركي، ومن يحاربه.

وزاد الطين بلة، أنّ أوسلو تضمن تقديم اعتراف فلسطيني ذهبي بإسرائيل، وتنازل عن المقاومة، وإحراق أوراق القوة التي يملكها الفلسطيني عربيًا ودوليًا (خصوصًا القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة) من دون اعتراف إسرائيل بالحقوق الفلسطينية، حيث اعترفت بالمنظمة كُممثل شرعيّ فقط، وهذا قاد - بعد تأسيس السلطة - إلى تقزيم وتهميش المنظمة التي تُمثّل، كونها المؤسسة الوطنية الجامعة للفلسطينيين جميعًا، الإنجاز التاريخي الأكبر، فهي حوّلت الشعب الفلسطيني بعد نكبة 1948 من أفراد لاجئين بحاجة إلى مساعدة إنسانية إلى قضية تحرّر وطني تكافح من أجلها منظمة تُمثّل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

لقد مزق أوسلو ما يُوحّد الفلسطينيين: المشروع الوطني، المؤسسة الجامعة، القيادة الواحدة، ولم يُحقّق أهدافه المتواضعة جدًّا، بل لقد أدى إلى عكس ما أراد الفلسطينيون منه، لأن الحكومات الإسرائيلية قد تجاوزته، خصوصًا بعد اغتيال إسحاق رابين، وأصبح أوسلو بالنسبة لإسرائيل يتمثّل بضرورة استمرار الالتزامات (التنازلات) الفلسطينية فيه، وهي سياسية، واقتصادية، وأمنية حوّلت السلطة من جنين للدولة القادمة إلى وكيل أمني للاحتلال. وخير شاهدٍ على ما سبق، أنّ أوسلو قاد إلى استعداد للمقايضة أو للفصل ما بين تحقيق الدولة، وحلّ قضية اللاجئين تحت تأثير وهم بأنّ الاستعداد لمثل هذه المقايضة يمكن أن يؤدي إلى

قيام الدولة، ولو على حساب قضية اللاجئين، فلم تتحقق الدولة، وضاعت قضية اللاجئين. وإذا كان الأمر ليس كذلك، فماذا نُسَمَّى الموافقة على مبدأ تبادل الأراضي، و"ضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى لإسرائيل"، وتقسيم القدس على أساس الاستيطان الذي أُقيم فيها، وأخذ مصالح إسرائيل الحيوية والأمنية بالحسبان عند أي حلّ نهائي، والاستعداد لحل مُتفق عليه لقضية اللاجئين، أي وضع الفيتو بيد إسرائيل.

كلّ هذه التنازلات، وإسرائيل لا تعترف بأنّها دولة مُحتملة، بل حرّرت "أرض الميعاد"، ومُستعدّة في أقصى الحالات للتنازل عن بعض أرض إسرائيل في المناطق الآهلة بالسكان حفاظاً على دولة إسرائيل بوصفها دولة يهودية، ومن أجل خلق صورة مناسبة لها في العالم تمنع إطلاق مبادرات دولية يمكن أن تُفرض عليها. ما سبق يوضح أنّ توقيع أوسلو، والتمسك به بالرغم مما انتهى إليه من كارثة، وتجاوز إسرائيل له؛ هو الجذر الأساسي للانقسام.

ثالثاً. صعود الإسلام السياسي في المنطقة، وانعكاس ذلك على صعود الإسلام السياسي في فلسطين من خلال "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وما أدّى إليه ذلك من تنافس وتنازع ما بين قطبين في الساحة الفلسطينية، وهذا أشرنا إليه آنفاً عندما توقّفنا أمام لماذا وقع الانقسام؟

لقد أدّى فوز "حماس" إلى حالة من التنافس الشديد بينها وبين "فتح"، ولكلّ منهما جمهوره، وبرنامجه، وتحالفاته العربية والإقليمية والدولية، ولن يكون من المؤكّد من مهما يستحقّ القيادة، إلا بعد فوز طرف واحد بأغلبية مريحة مستقرة لعدّة دورات انتخابية. فلا يكفي فوز "حماس" في دورة واحدة. فهذا قد يكون مؤشراً للمستقبل القادم، أو لحظة عارضة لا يتمّ تأكيدها مُستقبلاً. هذا مع أنّ الجدير بالذكر، أنّ مرحلة التحرّر الوطني التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني لا ينعف فيها تطبيق "مبدأ تداول السلطة"، وكأنّ هناك بلداً ذا سيادة يُقرّر أمره بنفسه، بل تقتضي هذه المرحلة الاتفاق على قواسم وطنية مشتركة، ومرجعية واحدة تحدّد الأهداف الأساسية، وأشكال النضال، وتقتضي قيام ائتلاف وطني وشراكة حقيقية من جميع القوى، بصرف النظر عن أحجامها، على أن تأخذ كلّ قوّة ما يتناسب مع حجمها، وما ستحصل عليه في الانتخابات، ومن دون هذا الائتلاف لا يمكن دحر الاحتلال وتحقيق بقية أهداف الشعب. فتحقيق الأهداف الوطنية في ظلّ الاختلال

الفادح في ميزان القوى، والمعطيات العربية والإقليمية والدولية، بحاجة إلى جهود جميع الفلسطينيين بصرف النظر عن انتماءاتهم وخلافاتهم وتحالفاتهم.

ويزيد من تأثير التنافس بين القطبين، أنّ "فتح" لها شرعية تاريخية، فهي أوّل الرصاص، وأوّل الحجارة، وتحظى بالشرعية والاعتراف والدعم العربي والدولي، وضمن أو أقرب إلى محور الاعتدال العربي المعروف بتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وترتبط "فتح" باتفاقات والتزامات مع إسرائيل، وتعتقد أنّ نتائج انتخابات 2006 لا تعكس تغييراً تاريخياً لا رجعة عنه على خارطة السياسة الفلسطينية، وإنما حدثت نتيجة خللٍ وعدم انضباط فتحاوي أدّى إلى خسارة "فتح" بالمقاعد، بالرغم من حصولها على عدد أصوات أكثر من "حماس".

ويُعزّز من قناعة "فتح" بجدارتها بالقيادة اقترب "حماس" رويداً رويداً من البرنامج الذي بادرت إليه، وقادت تطبيقه "فتح"، وتعليقها للمقاومة المسلّحة، وإدانة إطلاق الصواريخ من غزة، ودعوها إلى المقاومة الشعبية.

وأنّ القطب الثاني "حماس" يعتقد أنّه مُسلّح بالمستقبل، وامتداد لحركة إسلامية عالمية تسعى لتغيير المجتمعات، وتطبيق مشروعها الإسلامي في عموم المنطقة بعد فشل العلمانيين والليبراليين والقوميين واليساريين. وتعتقد "حماس" أنّها بعد أن قدّمت خسائر وتضحيات جسيمة باغتيال مؤسسيها، والكثير من قيادتها، واعتقال وجرح الآلاف، أنّ من حقّها أن تأخذ فرصتها لقيادة النظام السياسي الفلسطيني بعد حصولها على الأغلبية، وبعد فشل إستراتيجية المفاوضات وما يسمى "عملية السلام"، وبعد النموذج البائس الذي جسّدته سلطة "فتح"، وبعد التغييرات والثورات العربية، وصعود الإسلام السياسي، متجاهلة أنّ النموذج الذي أقامته في غزة لم يقدّم صورة أفضل، وربما كان أسوأ، على الأقلّ في بعض النواحي لأسباب داخلية وخارجية، وفي ظل استمرار الحصار والعدوان.

وبالرغم من أنّ "حماس" كانت إلى وقتٍ قريبٍ محسوبة على محور المقاومة والممانعة، إلا أنّ الثورات والتغييرات العربية أجرت وتجري تغييرات على المواقف والتحالفات بصورة عامة، وعلى مواقع الأطراف الفلسطينية ضمن محوري الاعتدال والممانعة بصورة خاصة.

لقد ألفت التغييرات بظلالها بسرعة على "حماس" التي ابتعدت عن محور الممانعة، ونقلت مقرّ قيادتها من دمشق وطهران إلى عمّان والدوحة والقاهرة، وحسّنت علاقتها مع تركيا على حساب إيران، وهذا أثر ويؤثر على الانقسام، كما سنلاحظ لاحقاً، لا سيما عندما نقف عند تأثير استلام الدكتور محمد مُرسي سدّة الرئاسة المصرية على المصالحة، وهو عضو بارز في جماعة الأخوان المسلمين المتحالفة مع "حماس"، بل هناك من يعتبر "حماس" امتداداً لها.

رابعاً. إنّ إسرائيل لاعب رئيسي في إيجاد الانقسام واستمراره وتعميقه، كونه يُوفّر لإسرائيل مزايا هائلة، تعفيها من تقديم مبادرات للتسوية، وتسهّل عليها رفض المبادرات التي يُقدّمها، الأمر الذي يساعدها على إظهار الفلسطينيين بأنهم غير جديرين بتمكينهم من ممارسة حقّهم في تقرير مصيرهم، وإقامة الدولة، فإسرائيل تسأل بخبث أتفاوض مع من؟ وإذا توصلت لاتفاق مع "أبو مازن"، فهل يمثل جميع الفلسطينيين؟ وهل يضمن تطبيقه؟

وإذا كانت حكومة إيهود أولمرت - ليفني تفاوض وتفكّر بأن تضع أي اتفاق يتمّ التوصل إليه على الرف لحين وجود قيادة فلسطينية واحدة قادرة على تطبيقه، والزام الفلسطينيين جميعاً به، فإنّ حكومة نتنياهو وضعت شروطاً تعجيزية جديدة بالإصرار على الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، وعلى نجاح الفلسطينيين في امتحان إثبات الجدار المفتوح إلى أجل غير مسمى، ومضت في تطبيق الاستيطان والجدار والحصار بمعدّلات أكبر، مُقدّمة السلام الاقتصادي على السلام السياسي.

فحكومة نتياهو معنية باستمرار وتعميق الانقسام، وتسعى بألف طريقة وطريقة لإفشال الجهود الرامية لإنهائه، فهي ترفض الاعتراف بأي حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الفصائل، أو حكومة وفاق وطنيلا تشارك فيها الفصائل، ولكن تشارك في تشكيلها ومنحها الثقة دون أن تلتزم بالشروط الإسرائيلية، التي أصبحت شروطاً دولية تبنتها اللجنة الرباعية الدولية. والجميع يعرف أنّ "حماس" بالرغم من اقترابها الشديد عملياً من هذه الشروط، لا تستطيع الموافقة عليها، وخصوصاً شرط الاعتراف بإسرائيل، لأنّها ستبدو وكأنّها

استسلمت بالكامل مقابل مجرد الحوار معها، أو الاعتراف بها، ومن دون أن تحصل على شيء لا هي ولا الشعب الفلسطيني.

خامساً. إنَّ الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة لعب دوراً مهماً في وقوع الانقسام واستمراره وتفاقمه. فالحكومات الإسرائيلية - قبل أوسلو وبعده - زرعت بذور الانقسام، الذي استند إلى عدم التواصل الجغرافي، واختلاف الطرف بين الضفة وغزة حتى في فترة السلطة الواحدة (1994 - 2007)، فلم تُطبَّق البند الوارد في اتفاق أوسلو الذي تحدّث عن إقامة ممرّ آمن وحرّ ودائم بينهما، وحين لاحظت إسرائيل أنّ التواصل الذي حدث ما بعد احتلال 1967 بعد الانقطاع الحاصل منذ النكبة وحتى هزيمة حزيران، حين كانت الضفة جزءاً من المملكة الأردنية، وقطاع غزة تحت الوصاية المصرية، أدّى إلى حالة من الاندماج الوطني، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي في ظلّ التداخل، والتصاهر، والعمل، والتجارة، والدراسة؛ إلى أن بدأت سلطات الاحتلال منذ بداية العام 1990 بتنفيذ خطة منهجية للفصل بين الضفة وغزة، أدّت إلى نتائج سياسية، واقتصادية، واجتماعية مهّدت الطريق للانقسام، وساهمت في توفير الظروف لنموّ أفراد وشرائح من مصلحتهم استمراره.

ولوحظ أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي كثّفت خلال السنوات الماضية من خططها لإصدار القرارات العسكرية أو تنفيذها، التي من شأنها إقامة أو استمرار إقامة مواطنين من قطاع غزة في الضفة الغربية إلا بشكل استثنائي، وضمن تصاريح إسرائيلية يتمّ الحرص على أن تبقى محدودة العدد.

ويمكن وضع خطة فكّ الارتباط عن قطاع غزة التي تُقدّمت في العام 2005 ضمن هذا السياق، حيث كانت لها عدة أهداف، من أبرزها: قطع الطريق على قيام دولة فلسطينية تشمل الضفة والقطاع، ورمي غزة في حوض مصر، والاستفراء بالضفة لاستكمال تطبيق المخطّطات الإسرائيلية الاستيطانية العنصرية العدوانية التي تضمن تطبيق الحل الإسرائيلي إذا اضطرت إسرائيل لعقد تسوية نهائية أو انتقالية جديدة في وقت لاحق، لأنّ استمرار الوضع الحالي غير مضمون بعد أن تغيّرت كلّ العوامل التي ساعدت على إيجادها، فقد سقط حسني مبارك، وتغيرت الحكومات الإسرائيلية إلى حكومات أكثر تطرفاً لا تريد التسوية بأي شكل، وإنما

فرض الاستسلام الكامل على الفلسطينيين، وصعدت "حماس" وأصبحت تنافس "فتح" على القيادة، وتغير الوضع العربي والإقليمي والدولي بشكل جذري.

سادسًا. إن الانقسام نجم وأدى إلى نشوء مصالح وأوضاع مكّنت أفرادًا وشرائخ من الاستحواذ على ثروة ونفوذ غير مسبوقين، جراء وجود سلطتين وحكومتين وقضائين وأجهزة أمنية هنا وأخرى هناك، وهكذا فقد تعمق الانقسام عمودياً وأفقيًا، وزادت الشريحة المستفيدة منه.

وساعد على مأسسة الانقسام اقتصاد الأنفاق الذي ضرب الاقتصاد الطبيعي في غزة، وأوجد أغنياء جددًا يرتبطون مع السلطة القائمة، ومن مصلحتهم استمرار الانقسام، والسلام الاقتصادي في الضفة، وما يرافقه من تبادل تجاري، وشراكات، واستثمارات حتى في المستوطنات وداخل إسرائيل؛ عمّقت الأوضاع والمصالح التي أوجدتها أوصلو، والتي لا يمكن أن يتهاون المستفيدون منها ويسمحوا بتغييرها ببساطة.

وإذا أضفنا إلى ما سبق إغلاق مئات المؤسسات، وفصل آلاف الموظفين أو عدم تعيينهم لأسباب سياسية، وتعيين بدلًا منهم، واستكناف موظفي السلطة في غزة عن العمل، وتعيين موظفين بدلًا منهم، حيث يظهر أن هناك تضخمًا وظيفيًا وأمنيًا، وأكثر من شخص يشعرون في حقهم بنفس الوظيفة، ما يجعل دائرة الراضين للمصالحة تزداد خشية خسارة وظائفهم، فالدائرة، والمستشفى، والمدرسة، والإدارة العامة في الوزارة بحاجة إلى مدير واحد، والوزارة بحاجة إلى وزير واحد.

وما ينطبق على المؤسسات المدنية ينطبق بصورة أكثر تعقيدًا على العاملين في الأجهزة الأمنية، فكيف يمكن إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتشكيلها وتوحيدها، ومعظم أفرادها وكوادرها وقياداتها ينتمون إلى "فتح" في الضفة الغربية، أو إلى "حماس" في غزة، في حين أنّ الأجهزة الأمنية يجب أن تكون كما نصّت وثيقة الأسرى واتفاق القاهرة مهنيّة وبعيدة عن الحزبية، وتخضع للمصلحة الوطنية العليا، ولسيادة القانون.

إنّ هذه الظروف والأوضاع يُضاف إليها، في ظلّ غياب مشروع وطني ومؤسسة جامعة وقيادة واحدة، أنّ الضفة لم تشعر بالحاجة إلى الوحدة مع غزة، بل تشعر بأنّ غزة عبءٌ عليها، كما يتمّ الترويج من بعض الأوساط، بحجّة أنّ نسبة محترمة، كما أشار لي خبير اقتصادي مرموق، تصل (38-40%) من موازنة

السلطة تذهب لقطاع غزة، وليس تصل إلى 45% أو 48% أو 58% كما صرحت عدة قيادات من السلطة بذلك، دون أن تساهم غزة في تحويل الإيرادات بنسبة موازية لتلك الواردة من السلطة في الضفة، لأنّ حكومة "حماس" تتصرّف بها. كما أنّ الضفة تخشى من أنّ تؤدّي الوحدة إلى وقوع السلطة تحت الحصار والمقاطعة، فمن دون مشروع وطني يحيي القضية الفلسطينية وينصرها لا تستحق مجرد المصالحة بين "فتح" و"حماس" أن يضحى من من أجلها المواطن الفلسطيني براتبه والحد الأدنى من حياته الكريمة.

كما أنّ الانفتاح بين مصر وغزة بعد ثورة 25 يناير، وسقوط حسني مبارك، واستلام رئيس إخواني سدّة الرئاسة في مصر، قلّل من حاجة غزة إلى الضفة، ويزيد من مخاطر حدوث مستقبل سياسي مختلف لكلّ منهما، خصوصاً في اتساع الأفكار التي تدعو إلى إعلان قطاع غزة محرراً، أو إلى إقامة دولة في غزة، أو إلى ضرورة أنّ تتصرّف السلطة في الضفة دون الارتباط بغزة، بدليل الدعوة إلى انتخابات محلية في الضفة بعد رفض "حماس" المشاركة فيها، والاستعداد للدعوة إلى انتخابات عامة في الضفة من دون غزة عملياً، وتحت غطاء مشاركتها ترشيحاً من دون تصويت.

سابعاً. إنّ الوهم بإمكانية التسوية، وأنّ الدولة الفلسطينية على الأبواب، وأنّ من يقود الفلسطينيين سيحكم فيها، ساهم مساهمة كبيرة في الصراع على الدولة قبل قيامها، وتراجع هذا الوهم الآن، إمّا أنّ يؤدّي باكتفاء كلّ طرف بما لديه، أو يفتح الطريق لمراجعة قادرة على شقّ مسار جديد قادر على إحياء القضية الفلسطينية مُجدّداً، وقادر في هذا السياق فقط على توحيد الفلسطينيين.

ثامناً. إنّ حالة الضعف والهوان والتمزّق العربي، وغياب المشروع العربي والدولة القائدة، وانخراط محور الاعتدال العربي، خصوصاً نظام حسني مبارك، بالمخطّطات الأميركية، بما فيها المساعي الرامية للتوصّل إلى تسوية في وقت وشروط غير مناسبة للفلسطينيين والعرب، ومناسبة تماماً لإسرائيل؛ لعبت دوراً هاماً في وقوع الانقسام الفلسطيني. فالظهر الفلسطيني من دون عمق عربيّ إستراتيجي قويّ سيكون ضعيفاً ومعرّضاً للكسر، لأنّ القضية الفلسطينية لها بعدّ عربيّ أساسي، ليس نتيجة للروابط القومية فقط، وإنّما لأنّ إسرائيل

احتلت وتهدد بلداناً عربية، وشتت العدوان عليها، وجزء من مشروع إمبريالي يستهدف الهيمنة على المنطقة وإبقائها أسيرة التخلف والفقر والتبعية والتجزئة.

ولعب الانقسام العربي بين محوري الاعتدال والممانعة دوراً مباشراً في وقوع الانقسام واستمراره وتفاقمه. فقيام الأنظمة العربية والدول الهامة في الإقليم مثل إيران وتركيا (مؤخراً) باللعب بورقة القضية الفلسطينية، سواء لتجنّب احتياجات شعوبها بالعيش الكريم والحرية والديمقراطية، أو للحصول على شرعية، أو لفتح الطريق للعب دور أكبر في المنطقة؛ جعل القضية الفلسطينية وقواها الحية ضحية الصراع بين المحاور والدول المختلفة، وأصبح كل محور له تأثير على طرف فلسطيني يمده بالدعم السياسي والمعنوي، ويستخدمه لخدمة مصالحه وأغراضه، وهذا ساهم في إحداث الانقسام واستمراره، فمن دون موافقة مصر والسعودية أو سوريا وقطر وإيران، لا يمكن بسهولة إنجاح جهود المصالحة. وبعد التغيرات والثورات التي شهدتها، ولا تزال، المنطقة العربية، أدى ذلك إلى الدفع بجهود المصالحة إلى الأمام، خصوصاً بعد الإطاحة بحسني مبارك، وانشغال إيران وسوريا بما يجري من أحداث وحرب فيها وعليها، الأمر الذي قلل من تأثير العوامل الخارجية، ودفع جهود المصالحة إلى الأمام، بدليل توقيع اتفاق المصالحة في 4 أيار 2011، وعما تعقدت الأمور وانشغلت مصر في شؤونها، وفاز محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين تراجعت جهود المصالحة، لأنّ "فتح" أصبحت تخشى من هذا التطور أكثر مما ينبغي بكثير، و"حماس" راهنت عليه أكثر مما يحتمل بكثير. أصبحت الصورة الآن غير واضحة، ولا يعرف أحد بالضبط إلى أين ستصل الأمور؟

فالصراع محتدم ما بين القديم الذي لم يرحل، والجديد الذي لم يثبت بعد أنّه جديد ولم يثبت أقدامه.

يضاف إلى ذلك، أنّ الإقليم مرشح لتطوراتٍ دراماتيكية، سواء فيما يتعلّق باحتمالات تطوّر الأوضاع في سوريا إلى تقسيم أو إلى حرب خارجية ضدها يكون لها تداعياتها الإقليمية، أو باحتمالات شنّ حرب إسرائيلية، أو إسرائيلية أميركية على إيران، أو بعدم شنّ هذه الحرب بالرغم من تقدّم المشروع النووي الإيراني، وما يعنيه ذلك من تعايش مع إيران النووية، واعتراف بدورها الإقليمي الكبير. فالمنطقة محلّ صراع على النفوذ والمصالح بين عدّة قوى إقليمية: تركيا، وإيران، وإسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، وما يجري في هذا الصراع انعكس وسينعكس على ما يجري في فلسطين وبين الفلسطينيين، كون فلسطين تحتل موقعاً جغرافياً إستراتيجياً، ولا تزال رقماً صعباً بالرغم من كلّ التهميش الذي تعرّضت له قضيتها.

تاسعاً. إنّ عالم القطب الواحد الذي وُلد فيه الانقسام الفلسطيني يشهد تغييراتٍ عديدة لجهة بروز عدة أقطاب جديدة تسعى للعب دور ينافس الولايات المتحدة الأميركية، سواء الصين، أو روسيا، أو الهند، أو اليابان، أو البرازيل وغيرها من بلدان أميركا اللاتينية، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة اليورو التي أدت إلى تراجع الدور الأميركي ودور أوروبا، وتقدّم بلدان أخرى في ظلّ تراجع نفوذ واهتمام الولايات المتحدة الأميركية فيما يجري في المنطقة المترافق مع تعميق الانحياز الأميركي لإسرائيل، وتوكيلها في أمر الشأن الفلسطيني باعتباره أصبح أكثر وأكثر شأنًا إسرائيليًا داخليًا بالنسبة للإدارة الأميركية.

إعلان القاهرة - آذار 2005

غداة الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في مُستهلّ العام 2005، ولإدراك الأطراف الفلسطينية من جهة، والرئيس المُنتخب محمود عبّاس ومصر من جهة أخرى لأهمية ترتيب البيت الفلسطيني وإصلاح منظّمة التحرير وتفعيلها من خلال ضمّ القوى إليها، وتحديدًا "حماس" والجهاد الإسلامي، تمّ الاتفاق على ذلك خلال مؤتمر للحوار الفلسطيني عقد خلال الفترة من 15- 17 آذار 2005، بمشاركة الرئيس، وبحضور اثني عشر تنظيمًا وفصيلًا، وصدر ما سُمّي "إعلان القاهرة"، وهو خطوة نوعيّة كبرى أولى باتجاه إعادة ترتيب النظام السياسي الفلسطيني.

تضمّن الإعلان ست نقاط، بدأت بـ"التأكيد على الثوابت الفلسطينية وعلى استمرار التهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل، واعتبر الإعلان أنّ استمرار الاستيطان، وبناء الجدار، وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير، وأكّد على استكمال الإصلاحات الشاملة، ودعم العمليّة الديمقراطية، وعقد الانتخابات المحليّة والتشريعية، وأوصى المجلس التشريعي بتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد النظام المختلط على أساس المناصفة، وبتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحليّة باعتماد التمثيل النسبي، وأخيرًا تضمّن الإعلان أهميّة اعتماد الحوار كوسيلة وحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة، ونصّ على تفعيل منظّمة التحرير وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها، بصفة المنظّمة المُمثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أنّ

يدعو الرئيس لجنة لتحديد هذه الأسس، وأن تتشكّل من: رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامّين لجميع الفصائل، وشخصيات وطنيّة مستقلّة".

تبرز أهميّة إعلان القاهرة الإستراتيجية أنّه شكّل الخطوة الأولى نحو إعادة تشكيل النظام الفلسطيني، بحيث يضمّ مختلف ألوان الطيف الفلسطيني، وأبدت "حماس" فيه استعدادها للانخراط في السلطة عبر المشاركة في الانتخابات المحليّة والتشريعية، وفي المنظمة، وأكدت على استمرار التهدئة، ما يفتح مرحلة جديدة.

ف"حماس" كانت ترفض المشاركة في المنظمة ما لم يتمّ تغيير ميثاقها وبرنامجها، وما لم تحصل على نسبة كبيرة تُمكنها من السيطرة عليها أو لعب دور فاعل تمهيداً للقفز على قيادتها، لذلك فكّرت في إيجاد منظمة بديلة أو موازية، وعندما اصطدمت بقرار عربيّ ودولي يمنع إيجاد مثل هذه المنظمة، استدارت وأخذت تتكيّف مع واقع المنظمة وتسعى للانخراط بها، ولم تكن تدرك أنّ القرار العربي والدولي لا ينحصر بمنع إيجاد منظمة بديلة أو موازية، بل يشمل منع إصلاح المنظمة وتفعيلها وضمّها لمختلف القوى الفلسطينية، لأنّ المنظمة الموحدة القوية لن تقبل بشروط مذلة في المفاوضات ولا في الاتفاقات، وهذا من شأنه أن ينسف "عملية السلام" التي كانت الاستعدادات جارية على قدم وساق لاستئنافها بعد رحيل الزعيم التاريخي ياسر عرفات، الذي صوّر في سنواته الأخيرة، وتحديداً بعد فشل قمة كامب ديفيد في العام 2000، أنه أحد العقبات التي حالت دون التوصل إلى تسوية نهائية. لقد حُمل "أبو عمار" المسؤولية عن فشل المفاوضات، لأنه لم يقبل الاستسلام، لذلك نفذت حكومة إسرائيل القرار الأميركي - الإسرائيلي بإزالته، وإيجاد قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة تحارب الإرهاب بلا هوادة، وقادرة على تقديم تنازلات مؤلمة تُمكن من صنع السلام.

لقد شجّع على صدور إعلان القاهرة قبول "حماس" والجهاد الإسلامي بالتهدئة في العام 2003، وتجديدها في العام 2005، والاعتقاد الشائع في ذلك الوقت بأنّ مشاركة "حماس" في السلطة ومن بوابة صناديق الاقتراع ستجعلها تتصوي تحت مظلة الشرعية الفلسطينية كأقلية غير قادرة على تغيير الاتجاه العام، وخصوصاً أنّ دخولها السلطة دون تغيير شكلها، ووظائفها، والتزاماتها يعني قبولها ضمناً بهذه الالتزامات، أو على الأقلّ تعايشاً معها.

لم يتضمّن إعلان القاهرة برنامجًا سياسيًا، لأنّ هذه النقطة محلّ خلاف، وتمّ التعامل وكأنّ إثارته يمكن أن تُفجّر الاتفاق، فتمّ تأجيلها إلى فترة لاحقة.

إذا تتبّعنا ما جرى بعد إعلان القاهرة، سنجد أنّ الانتخابات المحليّة والتشريعية قد عُقدتا، والتهديّة استمرت، أما بقيّة البنود الأخرى فقد تمّ تجاوزها، خصوصًا المتعلقة بتفعيل منظمة التحرير وإصلاحها، وعدم دعوة الرئيس للجنة المُشكّلة للقيام بهذه المهمّة للانعقاد.

لم تطابق حسابات الحقل حسابات البيدر، وجاءت نتائج الانتخابات المحليّة، ثمّ الانتخابات التشريعية مفاجئة للجميع، وحصلت فيها "حماس" على أغلبية المقاعد، بالرغم من أنها لم تحصل على أغلبية الأصوات جراء التنافس بين عناصر وأجنحة "فتح" المختلفة في انتخابات الدوائر.

وقام الرئيس عباس باحترام نتائج الانتخابات عبر تكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، لأنّ كتلة التغيير والإصلاح حصلت على الأغلبية، وقامت الدنيا ولم تقعد، وتمّ شنّ حملة شعواء على الحكومة، وحوصرت وقوطعت دوليًا وإسرائيليًا، واستلمت الحكومة مقاليد الحكم لكنها لم تتمكن من الحكم، لأنّ جسم السلطة الإداري والوظيفي، ووزاراتها بصورة عامة، والأجهزة الأمنية بصورة خاصة، تنتمي بأغليبتها الساحقة إلى "فتح"، ولأنّ السلطة تلتزم باتفاقات تفرض عليها التنسيق على مختلف الأصعدة، خصوصًا على الصعيد الأمني مع الاحتلال.

وثيقة الأسرى (وثيقة الوفاق الوطني)

جاءت وثيقة الأسرى، التي أصبحت فيما بعد وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت في أيار 2006 من مختلف الفصائل والشخصيات المشاركة في الحوار الوطني لتتخذ الموقف، لأنّها كانت وثيقة شاملة حاولت أن تسدّ الجزء الناقص في إعلان القاهرة.

جاءت هذه الوثيقة بعد حوار وطني شامل أسّس برنامجًا مشتركًا للخروج من الأزمة، وتضمّنت 18 بندًا، "عالجت معظم القضايا التي تواجه الفلسطينيين، التي تتعلّق بالمنظمة، والسلطة، والمفاوضات، والمقاومة،

والبرنامج الوطني"، ولكنها أغفلت نقطة في منتهى الأهمية، كانت كعب أخيل الوثيقة وكلّ الاتفاقات السابقة واللاحقة من إعلان القاهرة، وحتى اتفاق القاهرة و"إعلان الدوحة"، وهي الموقف من شروط اللجنة الرباعية الدولية المفروضة على أي حكومة فلسطينية يتم تشكيلها، سواء إذا كانت تُشكلها "حماس" بمفردها، أو "فتح" بمفردها، أو يتم تشكيلها من المستقلين، أو حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الفصائل والمستقلون.

طبعاً هذه النقطة وثيقة الارتباط بالموقف وما يسمّى "عملية السلام"، واتفاقية أوسلو وملحقاته والتزاماته، وهذه قضية هامة، بل القضية الأساسية التي تمّ القفز عنها في تواطؤ متبادل من قبل طرفي الانقسام، مضمونه إنّ الحوار الفلسطيني والاتفاقات التي يتمّ التوصل إليها، تتمّ على أرضية ما هو قائم، أي على أرضية أوسلو والتزاماته.

يمكن أن تُفسّر "حماس" هذا الأمر بأنها بعد قيادتها للسلطة والمنظمة، يمكن أن تتمردّ على أوسلو وتغيّر طبيعة وبرنامج السلطة والمنظمة، لكنّ التاريخ يُعلّمنا بأنّ "دخول الحمام ليس مثل الخروج منه"، وأنّ الطرف الضعيف عندما يقيد نفسه بالتزامات مجحفة فإنّه يزداد ضعفاً ولا يقوى على التمرد مستقبلاً.

كان من المفترض أن يُركّز الحوار الوطني منذ البداية على مراجعة التجارب الفلسطينية السابقة، خاصة تجربة اتفاق أوسلو والمقاومة، واستخلاص الدروس والعبر، وبلورة إستراتيجية جديدة وبديلة قادرة على تحقيق ما عجز اتفاق أوسلو والإستراتيجيات الأخرى كافة عن تحقيقه.

ما حال دون ذلك، أنّ الرهان كان (وربما لا يزال) على استئناف المفاوضات وما يُسمّى "عملية السلام"، هذا بالنسبة لمعسكر "فتح" والمنظمة، وأما بالنسبة لـ"حماس" فهو الحصول على الاعتراف والشرعية العربية والدولية، ولو بأي ثمن.

اتفاق مكة

في شهر شباط من العام 2007، دعت المملكة العربية السعودية الأطراف الفلسطينية إلى مكة، وفي رحاب الأراضي المقدسة تمّ التوقيع على اتفاق مكة، الذي استند في الأساس إلى وثيقة الوفاق الوطني، وتضمّن

تشكيل حكومة وحدة وطنية". وبالرغم من أنّ اتفاق مكة أنجز تشكيل حكومة وحدة وطنية، وافقت على برنامج نالت على أساسه الثقة من المجلس التشريعي؛ إلا أنّ هذه الحكومة لم تُعمر سوى ثلاثة أشهر.

إن فشل اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية يعود إلى عدّة أسباب، يمكن حصرها أساساً في سببين:

الأول. القفز عن الموقف من الالتزامات والاتفاقات واتفاق أوسلو وما يسمى "علمية السلام"، عبر الصيغ الفضاضة والعبارات المتناقضة، التي يتحدّث بعضها عن احترام الاتفاقات والالتزامات في محاولة للتحويل على الموقف الدولي، وبعضها الآخر عن الالتزام بالاتفاقات، وفي ظلّ الرعاية السعودية، بما يعتقد أنها كافية لتمير الاتفاق عربياً ودولياً، وهذا لم يحدث، لأن الإدارة الأميركية اتخذت فوراً موقفاً معارضاً، وقادت حملة حصار ومقاطعة لحكومة الوحدة الوطنية ساهمت في سقوطها سريعاً، كما أن نظام حسني مبارك لم يرحب باتفاق مكة الذي أخرجه من الصورة، بالرغم من أن مصر هي المؤهلة لرعاية الحوار الفلسطيني.

الثاني. تأجيل بند الأمن، حتى لا يؤدي البحث فيه إلى إفشال التوصل إلى الاتفاق. ومثلما يُقال: المشكلة التي تواجهك ولا تحلّها ستجدها أمامك بشكل أكبر.

وبالفعل، اصطدم وزير الداخلية المستقلّ الذي سمته "حماس" للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية بحقيقة أنّه "وزير بلا سلطة" على قوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية التي تنتمي إلى "فتح" وتأمّر بأمرها، وهذا ساهم بقوة في انجراف الوضع نحو سقوط حكومة الوحدة الوطنية، وإلى الاقتتال والانقلاب الذي أسمته "حماس" "الحسم العسكري" منذ شهر حزيران من العام 2007 وحتى الآن.

لقد كانت نتيجة الاقتتال في قطاع غزة لصالح "حماس"، بالرغم من أن السلطة و"فتح" تمتلكان من القوة والإمكانيات والأسلحة ما يمكنهما من حسم المعركة لصالحهما، ولكنهما خسرتا بسرعة، بحيث سيطرت "حماس" على القطاع، وهذا نتيجة التقدير الخاطئ لميزان القوى، وضعف الإرادة للقتال لعدم وجود قضية عادلة، والخلافات، والتنافس بين أجنحة "فتح" والأجهزة الأمنية المختلفة.

إن كل طرف يعتقد أنّه صاحب حق شرعي، وينضوي هذا الأمر على قدر من الوجاهة، ويستند إلى بعض الحقائق التي تدعمه. ف"حماس" تعتقد أنّها هي التي تمثّل الشرعية بحصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ورئاسة حكومة الوحدة الوطنية، وهي لم تُمكن من الحكم نتيجة تعطيل وتأمّر داخلي وخارجي.

و"فتح" تعتقد أنها تُمثّل الشرعية لأنها تقود المنظّمة، الممثّل الشرعي الوحيد والمرجعيّة السياسية العليا للفلسطينيين، ولأنّ رئيس السلطة المُنتخب شعبيّاً هو قائدها، وأن "حماس" انقلبت على السلطة وسيطرت عليها في غزة.

لقد ساد اعتقاد بعد ذلك بأن "حماس" لن تصمد في السلطة سوى عدة أشهر، لذلك رفعت السلطة و"فتح" شعارات بأن لا حوار مع الانقلاب إلا بالاعتذار وعودة السلطة الشرعية إلى قطاع غزّة. وبعد مرور عام على الانقلاب، وتحديداً في حزيران 2008، دعا الرئيس عباس إلى حوار وطني دون شروط، لأنّ الواقع أثبت أنّ سلطة "حماس" صامدة، وأنّ لا إمكانية لإسقاطها أمنياً أو عسكرياً، أو بانتفاضة شعبية، وأنّه لا سبيل سوى الحوار والاتفاق الوطني الشامل.

وما يُعزّز هذا التوجّه، أنّ "تقدّمًا" ملموساً قد حصل في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية التي بدأت بعد مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في أواخر العام 2007، واستمرت طوال العام 2008، وواجهت هذه المفاوضات موقفاً إسرائيلياً وجيهاً مفاده أنّ إسرائيل تفاوض من لا يُمثّل الفلسطينيين جميعاً، ولا يسيطر على قطاع غزة، بحيث أنّ التوصل إلى اتفاق حتى لو حدث، لن يجعله قابلاً للتطبيق، ويجعله اتفاق رفّ وفقاً للتعبير الذي كانت تستخدمه تسيبي ليفني التي كانت تتقلّد منصب وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك.

إعلان صنعاء

وفي 23 آذار من العام 2008 التقى ممثلون من "فتح" و"حماس" في صنعاء برعاية يمنية، وصدر عن هذا اللقاء ما عُرف بـ"إعلان صنعاء"، الذي تضمن "الدعوة لاستئناف الحوار للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة". ولكنّ هذا الإعلان لم يصمد سوى ساعات قليلة، لأنّ المصادفة شاءت أنّ يكون ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي في لقاء مع الرئيس عباس أثناء إذاعة الأخبار عن إعلان صنعاء، وأعرب فوراً عن رفض الإدارة الأميركية لهذا الإعلان، ما أدى إلى وفاته لحظة ميلاده.

بمبادرة مصرية التقى وفدان من فتح وحماس في أواخر العام 2008، وكان الجوّ المُخيم على اللقاء ضرورة المصالحة وإنهاء الانقسام، وإلا سيخسر الجميع، والقضية ستضيع. وأثيرت على هامش الحوار الثنائي مسألة تأجيل الانتخابات لعامين أو أكثر لتهيئة الأجواء لإجرائها، وحتى تكون الفصائل، خصوصاً "فتح" و"حماس"، ناضجة لإجرائها. طبعاً هذا الأمر تنكره أوساط من "فتح"، ولكنه ثابت وفقاً للعديد من المصادر التي تحدّثت شخصياً معها وتضمّ ممثلين من مختلف الأطراف التي شاركت في الحوار.

وعندما وجدت مصر أنّ الحوار الثنائي لن يكون كافياً ولا قادراً على التوصل إلى اتفاق، دعت إلى حوار شامل في القاهرة في بداية العام 2009 بمشاركة مختلف الفصائل وشخصيات مستقلة ولمدة مفتوحة.

وتمّ تقسيم المشاركين إلى لجان: المنظمة، والحكومة، والانتخابات، والأمن، والمصالحة المجتمعية. وحققت مختلف اللجان اتفاقاً شاملاً خلال عدّة أيام، باستثناء لجنة الحكومة (التي كان لي شرف العضوية فيها)، التي بالرغم من التقدّم الهام الذي أحرزته، إلا أنها اصطدمت بالموقف الذي يجب أن يتضمّنه برنامج حكومة الوحدة الوطنيّة بخصوص الاتفاقات والالتزامات وشروط اللجنة الرباعية.

برزت عدّة آراء بهذا الخصوص:

- رأي يقول إنّ الحكومة القادمة حكومة انتقالية مهمّتها الرئيسية التحضير لإجراء الانتخابات، وبالتالي ليس من الضروري أن يكون لها برنامج سياسي.
- رأي ثاني يقول إنّ في كلّ الأحوال يجب ألا يكون للحكومة برنامج سياسي، لأنّ السياسة من اختصاص المنظمة، وهي التي فاوضت وعقدت الاتفاقات، وهي التي ستفاوض مستقبلاً.
- رأي ثالث دعا إلى اعتماد برنامج حكومة الوحدة الوطنيّة، وما جاء في اتفاق مكة، ووثيقة الوفاق الوطني.
- رأي رابع دعا إلى اعتماد موقف واضح وضوح الشمس (أو كما قيل مثل الكريستال)، بخصوص الالتزام بشروط اللجنة الرباعية، وما تتضمّنه من التزام بالاتفاقات الموقّعة مع إسرائيل.

ولحسم الأمر، تقرّر سفر الوزير المصري عمر سليمان - وزير المخابرات آنذاك- إلى واشنطن؛ لجسّ نبض الإدارة الأميركية بخصوص الحكومة الفلسطينية القادمة وبرنامجها، وهذا موقف خاطئ تمامًا، لأنّه يضع مصير المصالحة الوطنية معلقًا بأيدي إدارة البيت الأبيض، مما جعلها تملك حق الفيتو الذي عطلت من خلاله إمكانية الاتفاق بإصرارها على التزام الحكومة القادمة، حتى لو كانت انتقالية بشروط اللجنة الرباعية، وذكرت مصادر موثوقة أيضًا إن المسؤولين الأميركيين أضافوا للوزير المصري شرطًا إضافيًا وهو ضرورة إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي كان مأسورًا لدى "حماس".

لقد كان خطأ فادحًا السعي إلى تسويق الاتفاق قبل التوقيع عليه، بل كان لا بدّ من توقيع الاتفاق والسعي المشترك لتسويقه، هذا الأمر الذي لا يمكن تحقيقه من دون توفّر إرادة فلسطينية أولًا، ومصرية ثانيًا، وعربية ثالثًا لتحدي محاولة الإدارة الأميركية فرض شروط اللجنة الرباعية، التي تعني عمليًا فرض الاستسلام على الفلسطينيين دون مطالبة إسرائيل بأي شيء.

طبعًا كان يمكن، ولا يزال هذا ممكنًا، أن يتضمّن برنامج الحكومة الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، لأن هذا من شأنه أن يساعد كثيرًا على كسر الإجماع الدولي لمقاطعة الحكومة وحصارها من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وهذا يختلف عن الالتزام بشروط اللجنة الرباعية التي تتضمّن اعترافًا مباشرًا بإسرائيل،

وبعد أن شهدت جلسات الحوار الثنائي والشامل صعودًا وهبوطًا، وطُرحت فيه أفكار مثل، ألا تشكّل حكومة أثناء فترة التحضير للانتخابات، بل يتمّ تشكيل لجنة فصائلية كما ورد في (إحدى الصيغ الأولى للورقة المصرية) تتولى برعاية مصرية الإشراف على الوضع القائم في الضفة وغزة لحين الوصول إلى موعد الانتخابات.

ورفضت هذه الخطوة لأنها اعتبرت نوعًا من إدارة الانقسام والتعايش معه وتكريسه بدلًا من إنهائه، بالرغم من موافقة "حماس" و"فتح" عليها، بسبب المعارضة الواسعة لها من داخلها وداخل القوى والشخصيات الأخرى، لأنّها اعتبرت وصفة مؤكّدة لإدامة الانقسام ومنحه الشرعية.

وصدرت ورقة مصرية هي نفس اتفاق القاهرة الذي وقّع عليه في 4 أيار 2011، باستثناء إضافة ملحق للتفاهات التي أقرت بين وفدي "فتح" و"حماس"، وراعت التحفظات الرئيسية التي طرحتها "حماس" على الورقة المصرية، وأصرّت على تضمينها دون التوقيع عليها، بالرغم من قيام ممثل "فتح" عزام الأحمد بتوقيعها في شهر تشرين الأول 2009.

لقد طرحت "حماس" عشرات الملاحظات على الورقة المصرية، ولكن السبب الحقيقي الضمني لرفض التوقيع عليها كان يعود إلى عدم اطمئنانها لنظام حسني مبارك الذي كان ملتزمًا تمامًا بالشروط الأميركية الإسرائيلية، وعدوا لـ"حماس" وحليفًا لمنافستها "فتح".

اتفاق القاهرة

لقد تمّ توقيع اتفاق القاهرة في الرابع من أيار عام 2011، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على سقوط حسني مبارك بعد اندلاع ثورة 25 يناير. ومن دون هذه الثورة، وما رافقها من تغييرات وثورات عربية، لا يمكن أن يرى النور.

فنظام حسني مبارك كان يرفض رفضًا مطلقًا تغيير أي حرف بالورقة المصرية استجابة لتحفظات "حماس" عليها، لدرجة أنّ مصادر موثوقة أشارت إلى أنّ مسؤولين مصريين كانوا قد طلبوا من "فتح" عدم توقيع الورقة المصرية خشيةً من توقيع "حماس" عليها، لما سيؤدي إليه ذلك من إحراج لمصر التي ستكون مضطرة للسعي لتطبيقها، بسبب المعرفة المسبقة بأنّ الإدارة الأميركية وإسرائيل ترفضان إتمام المصالحة على أساسها. وبالرغم من ذلك، وقّعت "فتح" الورقة تأكيدًا لاستقلالها، وكونها كانت تراهن (وكسبت الرهان) بأنّ "حماس" لن تُوقّع عليها، ليس لأسباب تتعلق بالنصّ أساسًا، بل كونها لا تطمئنُّ للوسيط المصري الذي يناصبها العداء، ويريد منها الاستسلام لشروط اللجنة الرباعية الدولية، لأسباب مصرية أساسًا وليست فلسطينية فقط. ف"حماس" امتداد لجماعة الإخوان المسلمين التي كانت تُشكّل حزب المعارضة الرئيسي الذي كان ينافس نظام حسني مبارك ويهدّده بالسقوط، كما حصل بعد ذلك فعلاً. وبالتالي لا تريد "مصر حسني مبارك" أي مصالحة يمكن أن تُقوّي "حماس" وتمنحها الشرعية، وتجعلها طرفًا أساسيًا معترفًا به في المعادلة

الفلسطينية، بل تريد إبقاء سلطتها في وضع الحصار حتى تفشل وتسقط، وتُقدّم نموذجًا مُنفّرًا عن حكم الإخوان المسلمين.

ما يُميّز اتفاق القاهرة أنّه شامل ومتوازن ورزمية واحدة، ويراعي مصالح مختلف الأطراف، أي ينطبق عليه معادلة "لا غالب ولا مغلوب"، وكل الأطراف تخرج منه مستفيدة، وبالتالي فرصه المحدودة في النجاح تكمن في أن يتم تطبيقه بشكل متوازن ومتزامن وشامل لمختلف الجوانب.

وإذا عرضنا أهم ما جاء في ملحق التفاهات بين وفدي "فتح" و"حماس" المُوقّع عليه بتاريخ 27 نيسان 2011، يؤكّد ما ذهبنا إليه حول شمولية الاتفاق وتوازنه، فهذا الملحق تضمن أهم ملاحظات "حماس" على الورقة المصرية.

حول الانتخابات، جاء في التفاهات "أنّ الطرفين اتفقا على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالتوافق مع الفصائل على أن تُرفع للرئيس الفلسطيني ليُصدر مرسومًا بتشكيل هذه اللجنة"، وهذا يعني أنّ المرسوم مُقيّد بالتوافق بين الفصائل، وليس كما كانت تطالب "فتح" بإصدار المرسوم بعد التشاور، على أن تُعقد الانتخابات بعد عامٍ من توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، ونفس الأمر ينطبق على تشكيل الحكومة واللجنة الأمنية العليا ومحكمة الانتخابات.

أما بالنسبة للمنظمة، تنصّ التفاهات على "أنّ تكون مهام الإطار القيادي المؤقت وقراراته غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحددت صلاحيات الإطار القيادي المؤقت ومهامه". وهذا يجعل هذا الإطار مُهمًا وفاعلاً، وليس إطارًا شكليًا تشاوريًا كما كان البحث جاريًا. طبعًا الصيغة المُتفق عليها حمالة أوجه، وقابلة لتفسيرات متناقضة، حيث هناك اختلاف بين التحديد بأنّ "مهامه وقراراته غير قابلة للتعطيل"، وبين الإشارة إلى "ما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية للمنظمة"، طبعًا إذا توفرت الإرادة للتغلب على الصعوبات، يمكن تذليل هذا التناقض من خلال قيام اللجنة التنفيذية بالمصادقة على ما يُقرره الإطار القيادي المؤقت الذي يضمّ الجميع.

بالنسبة للأمن، نصّت التفاهات على "تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسومًا بشأنها، وتتكوّن من ضباط مهنيين تكون بالتوافق".

وتضمّنت التفاهمات "تشكيل الحكومة الفلسطينية من كفاءات وطنية، وتعيين رئيس وزراء والوزراء بالتوافق على أن تكون مهام الحكومة:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليّات إعادة إعمار قطاع غزّة وإنهاء الحصار الإسرائيلي.
- متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني وفقاً لصلاحياتها.
- معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.
- توحيد مؤسّسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
- تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسّسات الأهلية والخيرية".

وأخيراً جاء في التفاهمات حول المجلس التشريعي: "أنّ الطرفين اتفقا على تفعيله طبقاً للقانون الأساسي".

لقد وجدت من الضروري عرض التفاهمات لأنّها كانت تشكّل قضايا الخلاف التي حالت دون التوقيع على الورقة المصرية سابقاً، وللمزيد من التوضيح يمكن القول إن كلمتين يُمكن أن تختصراً أسباب نجاح اتفاق القاهرة، وهما الوفاق والشراكة.

عرض التفاهمات يُسهّل على الدراسة إجراء المقارنة بين اتفاق القاهرة والاتفاقات التي عُقدت بعده لتبيان مدى اتفاقها أو اختلافها معه.

هناك نقطة لا بدّ من التنويه لها قبل أي شيء، وهي أنّ هناك تفاهمات شفويّة أضافت أو عدلت أو غيرت في الاتفاقات المُوقّعة، وكان لها نفس أهميّة الاتفاقات وربما أكثر.

على سبيل المثال، بعد حفل التوقيع على اتفاق القاهرة، قال الرئيس، وواقفه مشعل ولم يعترض الحضور، إنّ مسألة إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتشكيلها وتوحيدها يمكن تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات القادمة، وهي نقطة مهمّة جدّاً، لأن القفز عنها يُخلّ بالتوازن والشمولية التي ميّزت الاتفاق. كما أنّه من دون إعادة تشكيل أجهزة الأمن وتوحيدها (على الأقلّ جهاز واحد)، كيف يمكن تأمين حرية الانتخابات ونزاهتها قبل وأثناء إجراءاتها. تأجيل تطبيق الاتفاق حول الأمن مُجرّد مثال واحد على تغييرات طالت قضايا أساسية وأسهمت في فشل

الاتفاقات؛ تعود إلى تغيير الأوضاع والمعطيات والموازن، ولأن ما يتم الاتفاق عليه مساومة يتنازل فيها الجميع ويحاول العودة إلى موقفه في أول فرصة سانحة.

الخلل الأساسي في اتفاق القاهرة أنه ركّز على الإجراءات والشكليات، وتشكيل اللجان، وإجراء الانتخابات ولم يُعَرِّه الاهتمام الواجب للمضمون السياسي للاتفاق، ولم يتوقّف أمام التحدّيات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية وكيف يمكن التصدي لها، وهل ينفع الاستمرار باتفاق أوسلو والتزاماته، أم أنّ الفلسطينيين بحاجة إلى إستراتيجية جديدة؟. أي أنّ الاتفاق حاول أن يلتفتّ على الخلافات المبدئية، وركّز على أنّ حسم الانقسام يمكن أن يكون أساساً من خلال إجراء الانتخابات، بالرغم من أن الانتخابات من دون وفاق وطني وصفة مؤكدة لتعميق الانقسام وتكريسه.

إنّ مسألة الانتخابات ينظر إليها بشكل فئوي من كلا الطرفين. فطالما تعتقد "فتح" أنها ستفوز في الانتخابات فإنها تدفع نحو إجرائها، وإذا خشيت من الخسارة أحياناً فإنها تميل إلى الاتفاق مع "حماس" على تأجيل إجرائها. أما "حماس" فهي تخشى من إجراء الانتخابات قبل أن تحقق إنجازاتها، لأنها لن تتمكن من الحصول على نفس النتائج التي حصلت عليها في انتخابات 2006، إن لم تكن معرضة للخسارة، لذلك تدفع غالباً إلى عدم إجرائها أو تأجيلها، وتفضل التوافق بينها وبين "فتح"، أي المحاصصة بدلاً من الانتخابات.

ما يزيد الانتخابات تعقيداً أنها إذا جرت في ظلّ الانقسام ووجود سلطة هنا وهناك، وجاءت المؤشرات الأولية للنتائج في الضفة لا تناسب "فتح"، فيحتمل أن تقوم بتزويرها، أو عدم الاعتراف بنتائجها والانقلاب عليها، وكذلك في قطاع غزة. وإذا جرت الانتخابات وفازت فيها "حماس"، فسندج أنفسنا في نفس الدوامة التي عشنا فيها منذ انتخابات 2006. وكذلك إذا جرت الانتخابات وفازت فيها "فتح"، فكيف سنُسلّم "حماس" السلطة في غزة بعد أن نمت مصالح وأوضاع سيكون دون التخلّي عنها معارك وحروب ودماء، خاصة أن السلطة والأمن في يد "حماس".

ما سبق يُوضّح أنّ الانتخابات وحدها بالنسبة لشعب تحت الاحتلال، لا يمكن أن تكون حلاً، ويمكن عقدها فقط في ظلّ شروط وضمانات معيّنة يتمّ الاتفاق عليها بأن تكون جزءاً من المعركة ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال، وجزءاً من الحل الوطني العام.

بالرغم من الأجواء الإيجابية العارمة التي أثارها اتفاق القاهرة، مضت الشهور دون أن يتمّ الشروع بتطبيقه، وذلك يرجع أساسًا إلى أنّ الإدارة الأميركية وإسرائيل لم ترحبًا بالاتفاق، كالعادة، وأنّ هناك ثورات وتغييرات عربية تعزز ميل الفلسطينيين نحو الانتظار لمعرفة أين ستتجه، خصوصًا في مصر وسوريا، للتأثير الكبير لما يجري فيهما على القضية الفلسطينية.

وبعد أنّ خطب الرئيس عباس خطابه التاريخي في الأمم المتحدة وثبت أنّ الأصوات التسعة المطلوبة لعرض الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية تعذر الحصول عليها، وإذا تمكّن الفلسطينيون من تأمينها، فالفيتو الأميركي يقف بالمرصاد، بالتالي لم يحصل الفلسطينيون على الدولة الكاملة، ولم يُقدّموا طلبًا للحصول على دولة غير عضو، ما فتح الطريق لإحياء الحوار الفلسطيني لتطبيق اتفاقات القاهرة لتمضية الوقت لحين انتهاء مهلة اللجنة الرباعية، مهلة الأشهر الثلاثة، التي طلبتها لاستكمال جهودها لاستئناف المفاوضات.

في ظلّ هذه الأجواء، تحرّكت المحاولات لتطبيق اتفاق المصالحة، وتمّ تشكيل لجان الحريات والمصالحة المجتمعية، ولجنة لإقرار قانون الانتخابات للمجلس الوطني، وتشكيل لجنة الانتخابات، وتشكيل لجنة المنظّمة بديلاً من الإطار القيادي المؤقت الذي سبق أنّ أشرنا إليه وإلى مهامه وصلاحياته، وبالفعل سارت هذه اللجان في طريقها، وحققت بعض التقدّم الملموس لدرجة أنّ لجنة المنظّمة قد عقدت أول اجتماعاتها، وضّمت إليها ثلاث شخصيات مستقلة، وبدا أنّ الأمور تسير نحو تطبيق اتفاق المصالحة. وبالرغم من ذلك، جرت الرياح بما لا تشتهي سفن المصالحة، وتمّ توقّف كلّ شيء بانتظار نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية، والمفاوضات الاستكشافية التي انتهت في 26 كانون الثاني 2012 من دون أن تفضي إلى أي شيء.

"إعلان الدوحة" محاولة لإنقاذ ما كان يعتقد بإمكانية إنقاذه

في هذا السياق جاء "إعلان الدوحة" الموقّع في 6 شباط 2012، مع العلم أنه لم يكن مقرراً التوقيع على اتفاق جديد، عندما دعا أمير قطر الرئيس عباس ومشعل للاستعداد للحوار حول المصير الفلسطيني وما

العمل في ظلّ التغييرات المصاحبة في المنطقة والعالم، خاصة بعد فشل جميع الجهود والمبادرات الرامية لاستئناف المفاوضات.

وفاجأ أمير قطر الجميع باقتراحه أن يتولّى الرئيس الفلسطيني رئاسة حكومة الوفاق الوطني، وبموافقة الطرفين على ذلك تمّت إزالة واحدة من أهمّ العقد أمام نجاح تطبيق اتفاق القاهرة.

قبل تحليل "إعلان الدوحة"، لا بدّ من عرض أهم ما جاء فيه، ومقارنته باتفاق القاهرة.

لقد تضمّن "إعلان الدوحة" الاستمرار في خطوات تفعيل منظمة التحرير وتطويرها من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتمّ الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل المنظّمة وتطويرها بتاريخ 18 شباط 2012، وعلى تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة محمود عباس، تكون مهمّتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء في إعمار غزة، وأكّد على استمرار عمل اللجان المشكّلة سابقاً، وخصوصاً بدء عمل لجنة الانتخابات.

هناك ملاحظتان على "إعلان الدوحة"، الملاحظة الأولى، أنّه انتقائي، أي اختار بعض النقاط الواردة في اتفاق القاهرة وتجاهل النقاط الأخرى، ما أخل بتوازنه وشموله وفرص تطبيقه. والملاحظة الثانية، أنّه غير في اتفاق القاهرة في عدّة نقاط مهمّة، أولها الاتفاق على قيام الرئيس عباس برئاسة الحكومة الوفاقية، وهذا يمسّ بالديمقراطية لجهة استحواد شخص واحد على سلطات عديدة وبالتزامن لأنّ عباس رئيس "فتح"، وسيكون إضافة لرئاسته المنظمة والسلطة رئيساً للحكومة. وثاني نقطة، تضمن استبدال الاتفاق على إجراء الانتخابات للمجلس الوطني المتفقّ عليه في اتفاق القاهرة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني، ولم يحدّد موعد الانتخابات، وهذه ثغرة كبرى تغير مضمون الاتفاق، واختصر مهمّات الحكومة وأغفل مهمات عديدة، أهمّها توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وغزة، ومعالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام، وهذا يدلّ على إدراك صعوبة ذلك، ويشكل تهريباً من المشاكل بدلاً من التصدي لها.

وكالعادة، وبعد أن اعترضت هيلاري كلينتون على استبعاد سلام فيّاض من رئاسة الحكومة بالرغم من أنّ الذي سيحلّ محلّه هو الرئيس أبو مازن، المفترض أنه يحظى بالدعم الأميركي، وافقت على مضمّن، واعتبرت "إعلان الدوحة" شأنًا داخليًا، فيما اعتبر ضوء أخضر أميركي، ثم عادت بعد ذلك الإدارة الأميركية

وأبلغت كل من يعنيه الأمر بمعارضتها "إعلان الدوحة" لأنه لا ينص صراحة على أن تلتزم الحكومة القادمة بشروط اللجنة الرباعية، وما دامت "حماس" ستشارك في تشكيل الحكومة، وستمارس من خلال المجلس التشريعي منح الثقة وحجبها عنها، عليها الالتزام - أي الحكومة - بهذه الشروط.

ومن أجل تسهيل الإجراءات والاستجابة للضغوطات الخارجية، اتفقت "فتح" و"حماس" على ألا تُعرض الحكومة أولاً على المجلس التشريعي لتتال ثقته، كما ينص القانون الأساسي، بل على أن تحلف اليمين أمام الرئيس بصفته رئيس السلطة، وعلى أن تُعرض بعد شهر على المجلس التشريعي بعد أن تكون قد مارست عملها، أي تُعرض بشكل شكلي لا أكثر.

ولم تجرِ المياه في مجاري تطبيق "إعلان الدوحة"، لأنه أثار خلافات داخلية غير مسبوقه داخل "حماس" أدت إلى قيام المكتب السياسي للحركة بوضع استدراقات تجعل تطبيقه أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.

وعاد الترشق الإعلامي وتحميل المسؤولية حول من يسبق من: تشكيل الحكومة برئاسة عباس لتقوم بإعطاء أوامرها لتسجيل الناخبين في غزة، أو تسجيل الناخبين أولاً، هذا الخلاف ليس هو الخلاف الحقيقي. فالخلاف الحقيقي، هو أن "حماس" بعد فوز محمد مرسي بالرئاسة المصرية تعتقد بأن موقفها أصبح أو يمكن أن يصبح أقوى، وبالتالي تستطيع الاستغناء عن المصالحة حالياً، أو عقدها بشروط أفضل لها.

وأن "فتح"، خصوصاً الرئيس عباس، يرى أن موقفه أصبح أضعف، ولا يريد أن يفقد يديه وهو ينوي الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية المراقبة، وهو يراهن على تغيير الحكومة الإسرائيلية الحالية وعلى نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي إذا حملت باراك أوباما لفترة رئاسية ثانية، يمكن الرهان عليه تحت ذريعة الإسطوانة المشروخة والمكررة بأن الرئيس في فترته الثانية يكون أقلّ تقييداً من فترة رئاسته الأولى.

لا يزال رهان الرئيس على المفاوضات والذهاب إلى الأمم المتحدة كتكتيك للضغط لاستئناف المفاوضات، من خلال تحسين شروطها على أساس الوهم الجديد، بأن المفاوضات في ظل الحصول على الاعتراف الدولي بدولة غير عضو لفلسطين سيجعلها مفاوضات بين دولة تحت الاحتلال والاحتلال، وهذا أفضل من الوضع الراهن. إن هذا الموقف يتجاهل الخلاف بين العضوية الكاملة والمراقبة، وأن إسرائيل - وهذا هو الأهم - صاحبة السيادة على الأرض والسكان والدولة المحتلة لا تعترف بقرارات الأمم المتحدة وتعتبرها حبراً

على ورق، وتجد الدعم الأميركي لموقفها، ولذلك يمكن أن توظف القرار الدولي لصالحها باتخاذ قرارات أحادية الجانب تحسّن الموقف الإسرائيلي.

إنّ الوضع القانوني الآن للأراضي الفلسطينية أنّها أراضي محتلة، وهذا مثبت بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والفتوى القانونية لمحكمة لاهاي، ولكنّ هذا لم يغيّر من الوضع شيئاً لا على الأرض، ولا على طاولة المفاوضات.

في محاولة أخيرة لإنقاذ "إعلان الدوحة"؛ التقى وفدان من "فتح" و"حماس" في القاهرة في 20 أيار الماضي، واتفقا على ثماني نقاط، تضمنت أن تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في غزة اعتباراً من 27 أيار؛ على أن يلتقي الوفدان لبدء مشاورات تشكيل الحكومة في اليوم ذاته، وأن تختتم مشاورات تشكيل الحكومة خلال عشرة أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة، واتفقا على استئناف عمل لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخابات المجلس الوطني اعتباراً من 27 أيار لتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن". لاحظوا هنا، يوجد عودة لإجراء انتخابات المجلس الوطني الذي أشار "إعلان الدوحة" إلى إعادة تشكيله، وليس إلى إجراء الانتخابات.

وتضمن الاتفاق الجديد نقطة تحدثت عن "تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية"، وهذه مسألة لافتة للنظر، فالانتخابات وفق اتفاق القاهرة ستعقد بعد عام من توقيعه (المفارقة أنه في نفس وقت توقيع الاتفاق الجديد)، ومع ذلك لم يتم تحديد موعد جديد بالرغم من تحديد مدة عمل الحكومة بفترة لا تزيد عن ستة أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها، بما في ذلك إجراء الانتخابات والبدء في إعمار قطاع غزة، والاستمرار في إسقاط مهام الحكومة، فيما يتعلق بتوحيد المؤسسات، خصوصاً الأجهزة الأمنية؛ مع الاتفاق على ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

في نفس الوقت، تضمنت النقطة السادسة "في حال تعذر إجراء الانتخابات في الموعد المتفق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف، يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها". وهذه النقطة غريبة، لأنها تجعل إجراء الانتخابات خياراً من ضمن

خيارات عدة، وليس كما يتم الترويج، وكما استند اتفاق القاهرة في جوهره الأساسي، على اعتبار الانتخابات الآلية الرئيسية لإنجاز المصالحة.

وذكرت مصادر موثوقة متعددة أن الاتفاق الشفوي تضمن استعدادًا لتأجيل الانتخابات إلى موعد لاحق، لأن "حماس" و"فتح" غير جاهزين لإجرائها، وتحسبًا من أن تمنع إسرائيل أو تعرقل إجراءاتها؛ بحجة عدم التزام الحكومة الوفاقية الصريح والمباشر بشروط اللجنة الرباعية.

وتضمن الاتفاق "التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني، بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة وغزة، على أن تنجز حكومة التوافق الوطني ملف الحريات العامة كاملاً بأسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون". وبعد ذلك، تحرك الموقف إلى الأمام لبعض الوقت ومن ثم عاد للجمود، إلى أن أوقفت "حماس" عمل لجنة الانتخابات بغزة بحجج غير مقنعة، تتعلق بعدم فتح باب تسجيل الانتخابات في الضفة، بالرغم من أنه مفتوح بشكل دائم في مقر اللجنة المركزية، وباستمرار الاعتقالات والاعتداء على الحريات، بما لا يوفر الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات، كما يلعب دورًا في تجميد ملف المصالحة أن "حماس" دخلت في ماراتون الانتخابات الداخلية لاختيار قيادتها الجديدة ورئيس مكتبها السياسي، ولم تخرج منه حتى كتابة هذه السطور.

وأخيرًا، جاء في الاتفاق "أن ما ورد فيه رزمة واحدة، وتعد التوقعات عليه ملزمة للطرفين، وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته، بما في ذلك قضايا الحريات العامة".

وأتفق في اجتماعات لاحقة على عرض الحكومة على المجلس التشريعي بعد حلفها اليمين أمام الرئيس، وذلك خلال مدة أقصاها شهر، الأمر الذي يجعل دور المجلس التشريعي شكليًا "كرمال عيون الوفاق الوطني". كما تم تأكيد الاتفاق على تأجيل ملف الأمن؛ خشية من أن يؤدي الاقتراب منه إلى تفجير كل شيء، بالرغم من أن تجربة اتفاق مكة أوضحت أن تأجيل الاتفاق على توحيد الأجهزة الأمنية وإعادة تشكيلها وصفة مؤكدة للفشل.

إن السبب الحقيقي لموقف "حماس" من "إعلان الدوحة" وما بعده، أنها اعتبرت (أو أوساطاً نافذة فيها) أن خالد مشعل، رئيس مكتبها السياسي، قد تنازل في "إعلان الدوحة" أكثر مما تحتمل أو تقبل به، وأنها تعتقد أيضاً أن نجاح الرئيس مرسي، من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، يمكن أن يحسن موقفها بشكل جذري.

في المقابل، كان بمقدور "أبو مازن" أن يباشر بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وتقوم هي بدعوة لجنة الانتخابات لاستئناف عملها، ولكنه بدلاً من ذلك أخذ يتحدث عن إجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر، وأن المصالحة تعني الانتخابات، في حين كررت "حماس" أن الانتخابات نتيجة للمصالحة وليست بديلة منها.

السبب الذي يفسر موقف "أبو مازن"، أنه تأكد من مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى، على رأسهم هيلاري كلينتون، أن الإدارة الأميركية تعارض إنجاز المصالحة من دون موافقة "حماس" أولاً على شروط اللجنة الرباعية، أو من دون أن يكون التزام حكومة الوفاق بهذه الشروط واضحاً.

بعد هذا الاستعراض لاتفاقات المصالحة، وخصوصاً اتفاق القاهرة، يمكن وببساطة الاستنتاج بأنه كان محكوم عليها بالفشل، لأن القواعد التي حكمت الجهود والمبادرات والاتفاقات، كانت ستؤدي حتماً إلى هذه النتائج. فما هي القواعد التي حكمت الحوار الفلسطيني والاتفاقات التي انتهت إليه؟

القواعد التي حكمت اتفاقات المصالحة وأدت إلى فشلها

- التركيز على حل أزمة السلطة مع الاستمرار في الالتزام بالاتفاقات التي أوجدتها؛ استناداً إلى اتفاق أوسلو وملحقته، وصولاً إلى خارطة الطريق الدولية وشروط اللجنة الرباعية دون رؤية السلطة كما هي كفرع من أصل (المنظمة)، أي ارتكاب خطأ إحلال السلطة محل القضية، وخطأ رؤية أزمة السلطة بمعزل عن المأزق الشامل الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية، كما يظهر بتهميشها، ومن خلال تعميق الاحتلال وتوسيع الاستيطان، ومواصلة العدوان والحصار، والسعي الإسرائيلي المحموم إلى استكمال أسرلة القدس وتهويدها؛ في ظل غياب أي أفق سياسي أو أي إستراتيجية قادرة على إنهاء الاحتلال وإنجاز الحقوق الوطنية سلماً أو حرباً.

فقد وصلت المفاوضات بوصفها أسلوبًا وحيدًا لحل الصراع إلى طريق مسدود، وتم تعليق المقاومة المسلحة واعتماد المقاومة الشعبية بدلًا منها نظرًا من دون ممارستها فعليًا.

■ تجاهل الجذر السياسي للانقسام، بالرغم من أنه يظهر في خلفية الصورة بشكل فاعل، ومسؤول بشكل أساسي عن وقوع الانقسام واستمراره، كما يظهر في أن كل الاتفاقات تجاهلت، إما بشكل كامل أو جوهريًا، أهمية الاتفاق على برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة، وطغى عليها الانهماك في مسائل تفصيلية وإجرائية، مثل تشكيل لجان الانتخابات والحريات، والمصالحة المجتمعية، ومحكمة الانتخابات، والحكومة، ولجنة المنظمة.

مع أنه انتهى إلى استبعاد فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الفصائل، لصالح تشكيل حكومة وفاق وطني ترأسها شخصية وطنية مستقلة وتضم شخصيات مستقلة، ومن ثم الاتفاق على أن يرأسها الرئيس "أبو مازن"، في إشارة بالغة الدلالة من أن برنامجها هو برنامج، أي ملتزم بشروط اللجنة الرباعية، وهذه النتيجة طبيعية، ما دام البحث عن المصالحة يأتي في سياق استمرار المسار السياسي الفاشل، الذي لا يزال معتمدًا، وهذا سيؤدي، إذا استمر، عاجلاً أم آجلاً إلى اعتماد شروط اللجنة الرباعية.

المشكلة إن إسرائيل التي لا تريد تسوية تحقق الحد الأدنى من المطالب والمصالح والحقوق الفلسطينية تنذر بعدم الالتزام الفلسطيني غير المشروط بالسلام واستئناف المفاوضات، وضرورة إعلان صريح بالموافقة من "حماس" على شروط اللجنة الرباعية، ليس في حال مشاركتها في الحكومة فقط، بل حتى في حال المشاركة في التشاور لتشكيلها دون أن تشارك فيها مباشرة.

إن هذا التجاهل للبعد السياسي مثل نقطة الضعف القاتلة التي كانت مسؤولة قبل أي شيء آخر عن عدم التوصل إلى اتفاقات بشأن المصالحة، أو تعليقها بعد التوقيع عليها، أو انهيارها غداة الشروع في تطبيقها.

إن إهمال أهمية المؤسسة والشراكة والعمل الجماعي والمشاركة الشعبية والمساءلة والمحاسبة والمراقبة والعلنية في ظل شلل المجلس التشريعي، أدى إلى استثناء واستمرار الفردية والتفرد والهيمنة والجهوية والمحاصصة الفصائلية، خصوصًا الثنائية، وغياب تكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة والمساواة. فمن دون مشاركة سياسية حقيقية من قبل مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني يأخذ فيها كل ذي حق

حقه على أساس الاحتكام للشعب، ومعايير موضوعية يتفق عليها في حال تعذر الانتخابات، ومن دون توافق وطني على الأهداف وأشكال النضال والعمل الأساسية والمؤسسة الجامعة والقيادة الواحدة؛ لا يمكن إنجاز المصالحة، بما تعنيه من إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

■ الربط ما بين المصالحة والمفاوضات وعملية السلام. حيث رأينا في البداية أن المصالحة تراجعت ثم تقدمت بعد استئناف المفاوضات، مثلما حدث في العام 2008. وتتقدم أكثر إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ليس باعتمادها بديلة من المفاوضات ولكن بتوظيفها للضغط من أجل تحسين شروط المفاوضات. ثم تغيرت الصورة بعد الثورات العربية والتوجه إلى الأمم المتحدة واتضح صعوبة استئناف المفاوضات في ظل حكومة نتنياهو، بحيث جرت محاولات للتقدم نحو المصالحة من أجل المساعدة على إنجاح الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، لأن الانقسام كان، باستمرار، يمثل الذريعة الإسرائيلية الأميركية بعدم التوصل إلى اتفاق جراء عدم وجود عنوان فلسطيني واحد. واستخدمت حكومة أولمرت - ليفني الانقسام إلى حد أنها قالت إنه حتى في حال التوصل إلى اتفاق سيكون اتفاق رف، أي لن يطبق إلا بعد عودة الشرعية إلى قطاع غزة ووجود عنوان واحد يمثل الفلسطينيين.

ولإدراك مدى الربط بين المصالحة والتسوية نشير إلى أنه تم تأجيل المصالحة في العام 2011 بعد توقيع اتفاق القاهرة، حتى لا تؤثر سلباً على التوجه إلى الأمم المتحدة، هذا مع العلم أن المصالحة كانت دائماً تصطدم بضرورة التزام حكومة الوفاق الوطني، سواء أكانت حكومة وحدة وطنية أو كفاءات مستقلة، بشروط اللجنة الرباعية، وربط الاعتراف بدور "حماس" (بشكل مباشر أو غير مباشر) بقبولها لبرنامج سياسي ينسجم مع برنامج منظمة التحرير الذي يلتزم بالاتفاقات المعقودة بينها وبين إسرائيل. وأدى هذا الأمر إلى استبعاد تشكيل حكومة وفاق وطني تشارك فيها "حماس" مباشرة، وحال، حتى الآن، دون تشكيل حكومة وفاق وطني من كفاءات مستقلة تشارك "حماس" في تشكيلها دون المشاركة فيها. هذا على الرغم من أن حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الفصائل أقوى بكثير من حكومة لا تشارك فيها

■ عانت حوارات المصالحة والاتفاقات التي تم التوصل إليها من ثغرة كبيرة أخرى، تتمثل باعتبار المنظمة التي هي الإطار والكيان والمرجعيات والهوية والممثل الشرعي الوحيد - التي من المفترض أن

السلطة أداة من أدواتها- نقطة من النقاط التي أُجّلت، لأنّ التركيز كان غالباً على تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات.

وعندما تم الاقتراب من ملف المنظمة في أواخر العام الماضي بعد لقاء مشعل - أبو مازن في تشرين الثاني الماضي حدث ذلك بشكل شكلي، وانتهى بتشكيل لجنة المنظمة، التي هي استشاريّة، ومعنيّة فقط بتقديم اقتراحات لتفعيل وتطوير المنظمة كخطوة بديلة من تشكيل الإطار القيادي المؤقت المنصوص عليه في الورقة المصريّة التي حددت صلاحيّاته، وفي التفاهات التي أُحقت بها حتى تقبل "حماس" التوقيع عليها، وتتضمن نقطة أشارت إلى "أنّ قرارات الإطار القياديّ المؤقت للمنظمة غير قابلة للتعطيل بما لا يمس صلاحيّات اللجنة التنفيذية للمنظمة".

وهذا يرجع بشكل رئيس إلى الخشية من سحب الاعتراف الأميركي والإسرائيلي والدولي من المنظمة إذا شاركت فيها "حماس" والجهاد الإسلامي دون الموافقة على التزامهما بشروط اللجنة الرباعية، وهذه عقبة ضخمة لا يمكن الاستهانة بها، ودون تجاوزها بشكل أو بآخر لا يمكن أن تكون المنظمة هي المؤسسة الجامعة لكل الفلسطينيين، وهنا على الفلسطينيين الاختيار بين منظمة على مفاصالحهم وأهدافهم وشعبهم أو منظمة على مفاص الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. عانت الحوارات والجهود والاتفاقات من أنها نظرت إلى المصالحة كمسألة قائمة بذاتها، وكأنها مصالحة من أجل المصالحة، أو كأنها مجرد نزاع بين "فتح" و"حماس"، بحيث ينتهي إذا تمت المصالحة بينهما؛ ما يقود إلى محاصصة ثنائيّة.

المطلوب النظر إلى المصالحة كضرورة وطنيّة لا غنى عنها كإستراتيجية وليس مجرد تكتيك أو خيار من الخيارات، ووضعها في سياق أكبر جوهره الكفاح لإحياء المشروع الوطني الهادف إلى توحيد الشعب بمختلف قواه وفعاليّاته وأفراده وتجمعاته، وليس الفصائل فقط، في إطار المنظمة بوصفها الممثل الشرعي، وفي مجرى النضال لإنهاء الاحتلال ووقف إجراءاته وإحباط مخططاته وخياراته وبدائله تمهيداً لفرض الخيارات والبدائل الفلسطينيّة. في هذا السياق، يصبح موضوع إعادة بناء المنظمة وتشكيلها هو المدخل الأساسي الذي يجب التركيز عليه لتحقيق المصالحة، وليس مجرد بند فرعي من بنودها.

■ عانت الحوارات والاتفاقات من الفئوية التي ظهرت من خلال أن كل طرف من الطرفين المتنازعين يريد مصالحة تتم وفق شروطه، وتغلب مصالحه الفئوية على المصالح الوطنية. فإذا لم تساعد المصالحة وتكرس قيادة "فتح" للمنظمة والسلطة فلا داعي لها، ويمكن انتظار تحقيق ذلك بتقدم "عملية السلام" أو بانهييار سلطة "حماس"، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إذا لم تساعد المصالحة على تعبيد الطريق أمام قيادة "حماس" للمنظمة والسلطة فلا داعي لها، ويمكن انتظار تحقيق ذلك باعتراف أميركا وأوروبا بـ"حماس"، خصوصًا بعد صعود الإسلام السياسي، وبعد النجاحات التي حققتها جماعة الإخوان المسلمين في عدد من بلدان المنطقة، التي تعتبر "حماس" امتدادًا لها في فلسطين.

إنّ الاحتكام لهذه القواعد عند التعامل مع ملف المصالحة أدى إلى أنّ همّ كل طرف من أطراف الانقسام السعي إلى الخروج منتصرًا بشكل حاسم، أو على الأقل، بالحفاظ على ما لديه والحصول على مكاسب جديدة من المتوفرة عند الطرف الآخر، أي أن تتحقق المصالحة وفقًا لشروطه أو لا تتحقق أبدًا، وإذا لم تتحقق يحرص كل طرف على الاحتفاظ بما لديه وتحميل الطرف الآخر المسؤولية عن وقوع الانقسام واستمراره وتعميقه، حتى لا يدفع الثمن شعبياً وأخلاقياً، وفي صندوق الاقتراع إن جرت الانتخابات.

تنتاب درجة المسؤولية عن استمرار الانقسام، فـ"حماس" تتحمل المسؤولية، لأنها اختارت الانقلاب والحسم العسكري ولم تسلم السلطة بعد انتصارها في غزة، بل حكمت غزة منفردة، و"فتح" رفضت طوال عام كامل "الحوار مع الانقلابيين". ومن ثم بدأت الحوار، ووقعت الورقة المصرية، وهي تراهن على عدم توقيع "حماس" عليها، ثم وقعت "حماس" الورقة وعلى ملحق يضم التفاهات التي أصرت عليها، وتم التوقيع على الورقة المصرية، ولم تندفع "فتح" لتطبيقها خشية من تأثيرها على التوجه إلى الأمم المتحدة واستحقاق أيلول واعتراف الدول بالدولة الفلسطينية.

وإمعانًا في التهرب من المسؤولية المشتركة حرص كل طرف على دفع التهمة بالتسبب بالانقسام واستمراره عن نفسه وإلقائها على الطرف الآخر، بادعاء أنه كون مصالح خاضعة به لا يريد أن يخسرها وخاضع لأجندة وأطراف خارجيّة، وأنه قدم نموذجًا سيئًا جدًا في الحكم، خصوصًا في مجال

الحقوق والحريات. مع أن الحقيقة تظهر أن الانقسام كشف ظهر الفلسطينيين وجعلهم دون استثناء عرضة لكل أشكال التدخل الخارجي الإسرائيلي والعربي والإقليمي والدولي.

أمور أعاقَت إنجاز المصالحة

- إن فهم واقع الانقسام وعلاجه من خلال اعتبار الانتخابات هي الشكل الوحيد أو الرئيس لإنهاء الانقسام؛ عن طريق معرفة رأي الأغلبية وتمكينها من الحكم دون رؤية الطرف الخاص الذي تعيشه فلسطين الواقعة تحت الاحتلال، بما يجعل إسرائيل لاعباً رئيساً قادراً على منع إجراء الانتخابات أو على التدخل فيها في كل مراحلها، عبر اعتقال من تريد لمنعه من الترشح والفرز، ومنع التنقل والحملات الانتخابية، واعتقال من تريد من الفائزين لتغليب طرف على طرف، أو لتدمير العملية الانتخابية ومنع المجلس التشريعي من ممارسة عمله، فإسرائيل قادرة على التحكم في مسائل تشكيل الحكومة والانتخابات والأمن بشكل كلي، ولكن قدرتها على التأثير على المنظمة والمصالحة المجتمعية والبرنامج السياسي أقل بكثير.
- المبالغة في الخلافات البرنامجية، والحديث عن أن برنامجي المفاوضات والمقاومة يسيران في خطين متوازيين لا يلتقيان، دون رؤية التقارب الملموس الذي حدث في البرنامج السياسي كما يظهر في وثيقة الأسرى، وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، واتفاق القاهرة؛ وذلك للتغطية على السبب الحقيقي، وهو الدفاع عن المصالح الفردية والفئوية، ودون رؤية أن كل الإستراتيجيات قد سقطت ولم تحقق أهدافها وأصبحت الحاجة أكثر من ملحة لاعتماد إستراتيجية جديدة قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية.

إن التقارب الذي لم يبلغ الخلافات، ولكن قلصها إلى حد كبير، يظهر من خلال:

- التأكيد على هدف إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967.
- الموافقة على أسلوب المفاوضات للتوصل إلى تسوية تحقق الحد الأدنى الوطني المشترك، لدرجة أن "حماس" فوّضت الرئيس والمنظمة بالتفاوض في وثيقة الأسرى، وفوّض خالد مشعل الرئيس التفاوض

لمدة عام في خطابه في حفل المصالحة، ووافق في "إعلان الدوحة" على ترؤسه لحكومة الوفاق الوطني، دون الإشارة إلى برنامج سياسي مشترك، ما يعني ضمناً وبشكل غير مباشر غض النظر عن اعتماد برنامج الرئيس السياسي.

- الالتزام بالتهديئة عبر اتفاقات وتنسيق مباشر مع الاحتلال في الضفة، وعبر تحول التهديئة المؤقتة إلى دائمة بتنسيق غير مباشر مع الاحتلال في غزة.

- وقف المقاومة المسلحة أو تعليقها، واعتماد المقاومة الشعبية.

- الانخراط في السلطة والتنافس على السيطرة عليها دون اشتراط إلغاء اتفاق أوسلو، أو وقف العمل بالالتزامات المترتبة عليه.

إن هذا التقارب في ظل غياب إحياء المشروع الوطني أدى إلى أن الاختيار بات وكأنه بين متنازلين ومتنافسين على كسب الاعتراف العربي والدولي والإسرائيلي بهما، وهذا قاد، ويمكن أن يقود، إلى المزيد من التنازلات التي ستضعف الطرفين والفلسطينيين جميعاً في مواجهة إسرائيل.

■ القفز عن أولوية البدء في إعادة تشكيل المؤسسات المدنية والأمنية وتوحيدها وتفعلها وإصلاحها، لدرجة نسيان أنّ حكومة الوحدة الوطنية انهارت لأن اتفاق مكة أجل الاتفاق على الأمن، وأن النسخة الأولى من الورقة المصرية تحدثت عن تشكيل لجنة فصائليّة تنسق مع حكومتي الضفة وغزة طوال الفترة الانتقاليّة، وما يعنيه ذلك من تعايش وإدارة للانقسام. كما تحدث "إعلان الدوحة" عن تشكيل الحكومة والانتخابات ولجان الحريات والمصالحة المجتمعيّة، ولم ينبس ببنت شفة عن توحيد المؤسسات، خصوصاً الأجهزة الأمنيّة؛ ما يعني عملياً، بصورة مقصودة أو غير مقصودة، الاستعداد لإجراء الانتخابات في ظل استمرار الواقع الذي خلفه الانقسام ووجود مؤسسات موازية في الضفة وغزة إلى حين إجراء الانتخابات، ما يضع علامات استفهام حول الجدّيّة في إجراء الانتخابات، وإذا جرت، سيبرز مليون سؤال إلى أي مدى ستكون حرة ونزيهة؟.

■ المبالغة في دور العوامل الخارجية مع الاعتراف، طبعاً، أنها تلعب دوراً مهماً، والتقليل من أهمية العوامل الداخلية التي تلعب دوراً مهماً، ومن دونها لا تستطيع العوامل الخارجية التأثير الحاسم.

■ اعتماد الحوار الثنائي بين "فتح" و"حماس"، لدرجة التوقيع على الاتفاقات من ممثلين عنهما، ومن ثم يتم إلحاق بقية الفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة بعد ذلك، مع ضرورة الأخذ بالحسبان أن الثورات والمتغيرات العربية والإقليمية قد أدت إلى تراجع تأثير هذا العامل بشكل كبير.

إن هذه القاعدة من أخطر القواعد التي حكمت مسيرة المصالحة، وساهمت في إفشالها. وتبدو الحجة التي تبرر اعتماد هذه القاعدة وجيهة، وهي أن "فتح" و"حماس" هما الفصيلان الكبيران اللذان حصلا على أكثر من 80% من المقاعد في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ولكن هذه الحجة تنهار أمام أن البحث جارٍ عن اتفاق وطني شامل وحكومة وفاق وطني، وليس عن حكومة أكثرية وأغلبية مهما بلغ حجمها، كما لا تعتمد أمام أن هناك عزوفاً فلسطينياً واسعاً عن الفصائل، حيث لم تعد تمثل أغلبية ساحقة ومستقرة، كما أن الشعب الفلسطيني لا ينحصر ولا يمكن تقزيمه بتجمعات شعبنا المقامة في الضفة وغزة، التي تشكل أقل من نصف أفراد الشعب الفلسطيني.

إن الحوار الثنائي والاتفاقات الثنائية أديا إلى جعل المحاصصة هي سيادة الموقف، وكلما كان هناك حوار شامل كانت فرصة التوصل إلى اتفاقات وتطبيقها أكبر.

طبعاً، لا يعني ما سبق الفصائل والشخصيات الأخرى من المسؤولية، خصوصاً كيفية قبولها بممارسة دور "شاهد الزور" من دون أدنى احتجاج في معظم الوقت.

إن كل الأدوات والمعطيات التي أوجدت الواقع الفلسطيني قد انهارت أو تغيرت، خصوصاً بعد الثورات والمتغيرات التي اندلعت في العالم العربي، وتراجع الدور الأميركي في المنطقة، واتجاه إسرائيل أكثر وأكثر نحو المزيد من التطرف والعدوانية والتوسعية والعنصرية، حيث لم يعد أحد قادر على الوهم، حتى مجرد الوهم، بأن الحل المتوازن أو المرضي الذي يتضمن إقامة دولة فلسطينية على الأبواب قريب.

وبالتالي، كانت المصالحة الوطنية ممكنة الحدوث لو كان هذا الحل على مرمى حجر، أو لو تحقق فعلاً، لأن مختلف الأطراف ستسعى من أجل إنهاء الانقسام لإنجاح الحل، ولكن انغلاق طريق المفاوضات كلياً وتعليق المقاومة جعل كل طرف يتمسك بما لديه؛ خشية من خسارته دون أن يحقق شيئاً في المقابل.

ف"فتح" لديها المنظمة والاعتراف والشرعية والدعم العربي والدولي والسلطة في الضفة، التي تتنافس فيها مع سلام فياض وآخرين، ولا تريد أن تخسر المنظمة، القلعة الأخيرة التي تسيطر عليها، و"حماس" لديها غزة

ونتايج انتخابات المجلس التشريعي ومستقبل واعد في ظل صعود الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبر "حماس" امتدادًا لها، أو على الأقل متحالفة معها.

هل تقود هذه الدراسة إلى اليأس كليًا من المصالحة وإمكانية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، أم تشير إلى ضرورة شق مسار آخر للبحث عن إنجاز الحقوق الوطنية، وفي سياقها يتم البحث عن المصالحة الوطنية. فالمسار الذي سارت فيه المصالحة فشل ومرشح للفشل مستقبلاً إذا لم يتم تغيير المسار كلياً، بحيث تكون المصالحة جزءاً من السعي لإحياء المشروع الوطني والمؤسسة الجامعة والقيادة الواحدة.

الأمل موجود، فإذا كان تحقيق الدولة سيؤدي إلى المصالحة، وهذا لم يتحقق لأن الدولة لم تقم وأصبحت أبعد عن التحقيق، فيمكن أن يؤدي اليأس الحالي من تحقيقها إلى توفير أسس وقناعات عميقة ومتراكمة، بنداأنا نرى براعها تزهو داخل الوطن المحتل وخارجه، تهدف إلى إعادة بناء إجماع وطني فلسطيني جديد، يتشكل من خلال إعادة بناء الحركة الوطنية على أسس جديدة، تأخذ المعطيات والمتغيرات الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية والإسرائيلية بالحسبان، وتأخذ كذلك الدروس والعبر من التجارب السابقة، ومن فشل الإستراتيجيات التي اعتمدت سابقاً، وتبني على ما أنجز، فليس كل ما حصل كان سلبياً وشرّاً، وإنما هناك ما يمكن الحفاظ عليه والبناء عليه وتطويره.

فلا يزال هناك شعب فلسطيني متمسك بالتواجد على أرضه، ومصمم على الدفاع عن حقوقه ووجوده، وإبقاء قضيته حية، ولا يزال لديه هوية وطنية واحدة، وبقي أن يكون له كيان وإطار وقيادة واحدة.

إن مسار البحث عن المصالحة لا بد وأن يتغير جذرياً، حيث يكون مدخله حواراً وطنياً شاملاً، يشارك فيه ممثلو الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وليس من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وتمثل فيه المرأة والشباب والشابات بشكل حقيقي، ويستهدف هذا الحوار: إعادة صياغة ميثاق وطني جديد "ركائز المصلحة الوطنية العليا"، ينطلق منها برنامج وطني جديد؛ وإعادة بناء منظمة التحرير وتشكيلها على أساس ديمقراطي انتخابي تمثيلي حقيقي، من دون إهمال القضايا الراهنة والمعيشية والخصائص الخاصة التي تميز كل تجمع فلسطيني؛ والاستناد إلى ما يجمع عليه الشعب الفلسطيني وهو كثير وأكبر مما يفرقه.

إن المشروع الصهيوني الاستعماري الإجلالي العنصري التوسعي وأهدافه الجذرية لا يزال مفتوحًا ولم يغلق، وهو يستهدف الفلسطينيين جميعًا من أجل استكمال تصفية قضيتهم وطرد من تبقى منهم في الوطن.

ولا يميز الاحتلال بين فلسطيني وآخر، بين معتدل ومتطرف، بين "فتح" و"حماس" ومستقل، فهو يستهدف الجميع، ويوفر القاعدة الموضوعية لوحدة الفلسطينيين في مواجهته.

إن كل من يقرأ التاريخ يجد أن الشعب الفلسطيني كان خلال الأعوام المائة الأخيرة، منذ تعرضه للغزو والإبادة والتشريد، يفجر كل عقد أو عقدين أو أقل انتفاضة أو ثورة، وهذا الأمر أبقى قضيته حية، بالرغم من الأهوال والنكبات والمجازر والتضحيات الغالية، وهذا منع استكمال تطبيق المخططات الصهيونية.

إن المطلوب توفر الرؤية، والأدوات الكفيلة بإحباط هذه المخططات، والتقدم على طريق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، وإنجاز الحقوق، التي تتمثل أساسًا في: حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، وحق عودة اللاجئين، والمساواة، وتوفير الحياة الكريمة له أينما تواجد وإلى حين إيجاد حل لقضيته الوطنية.